التوزيع: عـــام
E/ESCWA/DPD/88/4
٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٨
ARABIC
الأصل: بالعربيـــــة

الأمم المتحـــدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التخطيط الانمائـــي

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الامم المتحدة الجديد الشامل للثمانينات لأقل البلدان نموا في منطقة غربي آسيا

بغـــداد ١٩٨٨

88-0448

المحتويـــات

الصفحة

مقدمة ١

التطورات الاقتصادية في الدولتين الأقل نموا خلال السنوات الاخيرة ٤

التغيرات الهيكلية في الاقتصاد في البلدين ٨

الاستثمار ٩

تعبئة الموارد المحلية ١١

الايرادات والنفقات الحكومية ١٤

القطاع الزراعي ١٩

القطاع الصناعي ٢٣

الطاقـــة ٢٧

النقل والمواصلات ٣٠

التجارة الخارجية ٣٣

ميزان المدفوعات ٣٦

المساعدات الدولية المقدمة للدولتين الأقل نموا في منطقة غربي آسيا ٣٩

طرائق المساعدة ٤٣

خلاصـــة ٤٧

قائمة الجداول

الصفحة

الجدول

١- معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) بالاسعار الثابتة ٦

٢- معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) بالاسعار الجارية ٦

٣- معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الريالات وبالاسعار الثابتة ٧

٤- تطور مساهمة بعض القطاعات الهامة في الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية بالاسعار الجارية ١٠

٥- تطور مساهمة بعض القطاعات الهامة في الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية بالاسعار الجارية ١٠

٦- نسبة التكوين الرأسمالي الثابت للناتج المحلي الاجمالي في كل من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٧٨-١٩٨٦ بالاسعار الجارية ١١

٧- الادخار القومي في البلدين خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٦ بالاسعار الجارية وبملايين الدولارات ١٢

٨- الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ١٢

٩- الايرادات الحكومية في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الدنانير ... ١٥

١٠- النفقات الحكومية الجارية في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الدنانير ١٥

١١- الايرادات الحكومية الجارية في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الريالات ١٥

١٢- مصروفات الدولة الجارية في الجمهورية العربية اليمنية بملايين الريالات للسنوات ١٩٨١-١٩٨٦ ..... ١٨

١٣- الانتاج من اهم المحاصيل الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية بآلاف الاطنان خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ ..... ٣٠

١٤- قيمة الانتاج الزراعي وانتاج الاسماك في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الدنانير وبالاسعار الجارية ٣١

١٥- نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في البلدين خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ ..... ٣٣

١٦- معدلات نمو القطاع الصناعي في البلدين خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بالاسعار الجارية ٣٤

١٧- كمية اهم المنتجات الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٨٦ بآلاف الاطنان ٣٥

قائمة الجداول (تابع)

الصفحة

الجدول

١٨- الاستهلاك من المنتجات النفطية في اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية بآلاف الاطنان المترية ٣٧

١٩- انتاج الطاقة الكهربائية بالجيجاواط ساعة ٣٨

٢٠- الطاقة المائية في البلدين بالجيجاواط ساعة ٣٨

٢١- اطوال الطرق المعبدة في اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بالكيلومترات ٣١

٢٢- عدد مشتركي الهاتف في اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ ..... ٣١

٢٣- قطاع النقل والمواصلات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في البلدين خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ ..... ٣٢

٢٤- ملخص التجارة الخارجية في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ ..... ٣٤

٢٥- ملخص التجارة الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ ..... ٣٤

٢٦- ميزان المدفوعات في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الدنانير ٣٧

٢٧- ميزان المدفوعات في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الريالات ٣٧

٢٨- المساعدات المالية المقدمة من المؤسسات المالية العربية (الوطنية والاقليمية) لدولتي اليمن خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الدولارات ٣٩

٢٩- المساعدات الرسمية المقدمة لدولتي اليمن خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٦ بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة ٤١

٣٠- مساهمة التمويل الخارجي في البلدين خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٥ ..... ٤٢

٣١- نسبة الموارد المالية الميسرة المقدمة للبلدين لاجمالي الموارد المالية المستلمة خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٤ ..... ٤٤

٣٢- تقديرات خدمة الديون الخارجية في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩١ بملايين الدولارات ٤٥

٣٣- تقديرات خدمة الديون في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩١ بملايين الدولارات ٤٥

مقدمـــــة

منذ اعداد برنامج الامم المتحدة الشامل للدول الاقل نموا في عام ١٩٨١ تسعى كل من الجمهوريـــة العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية جاهدة حسب امكانياتها الاقتصادية الذاتية وبمساعـــدة الدول الشقيقة والصديقة لتنفيذ الاهداف التي حددها البرنامج. حيث قامت كل منهما بادراج هـــذه الاهداف والاولويات في خططها الاقتصادية الوطنية ووضعت اهداف البرنامج ضمن اولوياتها الانمائية فـــي القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد قطعت كل منهما شوطا بعيدا في تنفيذ اهداف البرنامج خلال خطتي التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية الاولى والثانية في البلدين خلال السنوات الماضية ومنذ اعتماد البرنامج.

الا ان الصعوبات الاقتصادية التي مر بها البلدان خلال السنوات الماضية وخاصة منذ بدايـــة الثمانينات نتيجة لانخفاض اسعار ومداخيل النفط في الدول النفطية المجاورة، وما ترتب عليه من انعكاس سلبي على تدفق المساعدات من هذه الدول من ناحية، ومن ناحية اخرى عودة الكثير من العمـــال المهاجرين للعمل في هذه الدول النفطية والذين كان لتحويلاتهم الدور المهم والمصدر الاساسي في تمويـل خطط التنمية الاقتصادية عن طريق توفير العملات الصعبة الضرورية لتنفيذ مختلف البرامج الموضوعة فـي هذه الخطط. هذه الصعوبات حالت دون تحقيق جميع اهداف البرنامج بصورة كلية وشاملة.

ان الانخفاض الذي شهدته اسعار النفط قد خلق ظروفا اقتصادية جديدة ليس فقط في الدول النفطيـــة بل كذلك في الدول غير النفطية والتي ترتبط اقتصادياتها بها ارتباطا غير مباشر عن طريق التحويـــلات والمساعدات المقدمة من الدول النفطية والجهود التي يبذلها العمال من دولتي اليمن في تنفيذ البرامج الانمائية في الدول الخليجية المصدرة للنفط.

ان هذا الارتباط الوثيق جعل انخفاض اسعار ومداخيل النفط للدول المصدرة تنعكس سلبا ومباشـــرة على اقتصاديات الدول المجاورة وخاصة دولتي اليمن حيث تقصر الموارد المحلية قصورا شديدا عن تلبيـة احتياجات البرامج الاستثمارية بل واحتياجات الاستهلاك الضروري كذلك نتيجة للمشاكل الاقتصادية التـي تعانيها القطاعات الانتاجية في البلدين وخاصة القطاع الزراعي الذي بالرغم من الجهود التي بذلـــت لتنميته لم يستطع حتى الان تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لاحتياجات السكان المتزايدة. ان قصور الموارد الذاتية الشديد في تغطية الاحتياجات التمويلية للخطط الاقتصادية والاجتماعية التي وضعها هذان البلـدان جعلهما يعتمدان بالدرجة الاساسية على الموارد الخارجية لتمويل هذه الخطط، ويظهر هذا الاعتماد جليـــا عند ملاحظة برامج التمويل لخطتي التنمية الخماسية الاولى والثانية في البلدين، حين نلاحظ ان نسبـــة الموارد الخارجية تراوحت بين ١ر٨١ في المائة عام ١٩٧٥ وحوالي ٥٤ في المائة عام ١٩٨٤ وذلك في اليمـــن الديمقراطية. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ارتفعت نسبة التمويل الخارجي خلال تلك الفترة مـــن ١٣ الى ٤٨ في المائة من اجمالي الاستثمارات.

وتدل هذه النسبة المرتفعة للتمويل الخارجي على انخفاض قيمة المدخرات المحلية في البلدين حيث لا يزال الادخار المحلي سالبا. اما الادخار القومي فلا زال ضعيفا ومتذبذبا من سنة الى اخرى. كما ترجع نسبة المساهمة الكبيرة للمصادر الخارجية الى ارتفاع حجم الاستثمارات خلال السنوات الماضية، حيث دخل البلدان في خطط تنمية طموحة للتعجيل بالنهوض بمستوى معيشة سكانهما وبناء الهياكل الاساسية لاقتصادهما.

وبالرغم من المشاكل العديدة التي صادفت البلدين خلال تنفيذهما لبرامجهما الاستثمارية الا انهما حققتا شوطا لا بأس به في مجال بناء الهياكل الاساسية وحققتا نجاحا ملحوظا في النهوض بمستوى معيشة افرادهما. الا انه يلاحظ ان هذا التقدم في مستوى المعيشة قد حُقق جانب كبير منه عن طريق الاستيراد من الخارج سواء بالنسبة للمواد الاساسية او الترفيهية وذلك نظرا للمشاكل العديدة التي يعاني منها قطاع الانتاج في البلدين وخاصة القطاع الزراعي الذي ما زال قطاعا بدائيا يعتمد بالدرجة الاولى على سقوط مياه الامطار المتذبذبة من سنة الى اخرى. كما ان القطاع الزراعي في البلدين قد تأثر سلبيا بهجرة العمالة اليمنية الى دول الخليج النفطية.

وقد ادى انخفاض مستوى اداء القطاع الزراعي الى زيادة الاعتماد على الاستيراد حيث وصلت نسبة الواردات الغذائية في البلدين الى حوالي ربع الواردات الاجمالية، الامر الذي زاد من أعباء الميزان التجاري وبالتالي ساهم في ازمة الموارد من العملات الاجنبية في البلدين عن طريق تحويل الجزء القليل المتوفر من هذه الموارد عن طريق تحويلات العمال والهبات والمساعدات من تمويل الاستثمارات الى الانفاق على الاستيراد بما في ذلك الواردات الغذائية التي كان من الممكن تخفيضها لو ان القطاع الزراعي تغلب على المشاكل التي يعانيها.

وقد ادت زيادة الواردات الى تدهور الوضع المالي في البلدين الامر الذي ادى بالحكومتين الى اتخاذ اجراءات تقشفية اعتبارا من عام ١٩٨٣ للحد من الواردات وبالتالي لخفض العجز في الميزان التجاري ووقف الانخفاض الحاد في احتياطي الدولتين من العملات الاجنبية. وقد ادت هذه الاجراءات الى خفض نسبة النمو السنوي للواردات خلال السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ الا انها لم تؤد الى اعادة التوازن للميزان التجاري وهذا يرجع بالاضافة الى ارتفاع قيمة الواردات الى انخفاض حجم الصادرات، الامر الذي جعل البلدين خلال سنتي ١٩٨٦-١٩٨٧ يزيدان من هذه الاجراءات التقشفية ويخفضان الواردات تخفيضا حادا حيث انخفضت قيمة الواردات الاجمالية في اليمن الديمقراطية من ٢٤١ر٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ١٦٦ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٦. كما انخفضت نسبة الواردات من المواد الغذائية من حوالي ٧٠ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٤٩ر٣ مليون دينار عام ١٩٨٦ اي بنسبة انخفاض قدرها ٣٠ر٤ في المائة(١).

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد انخفضت الواردات من ٧٩٧٣ر٣ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٧٦٤٢ر٩ مليون ريال عام ١٩٨٦ اي بنسبة انخفاض قدرها ٤ر١ في المائة.(٢)

---

(١) انظر الميزان التجاري لليمن الديمقراطية لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦.

(٢) البنك المركزي اليمني، نشرة الاحصائيات المالية يوليو -سبتمبر ١٩٨٧.

وبالرغم من ان انخفاض قيمة الواردات في البلدين قد انعكس ايجابيا على الميزان التجاري حيث انخفض العجز في الميزان التجاري في اليمن الديمقراطية من ٣٢٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ١٥٦ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٦ كما انخفض العجز التجاري في الجمهورية العربية اليمنية من ٧٩١٢ر٣ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٧٤٨٩ر٩ مليون ريال عام ١٩٨٦. الا انه انعكس سلبيا على مستوى الاسعار في البلدين حيث ارتفعت اسعار المواد التي شملها التخفيض بشكل حاد كما ارتفع الرقم القياسي العام للاسعار مثلا في مدينة صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية الى ٣٩٤ر٨ عام ١٩٨٦ (عام ١٩٧٧/١٩٧٨ = ١٠٠) كما ارتفع مستوى اسعار الحبوب الى ٣٣٥ والوقود ومشتقاته الى ٤٤٩ نقطة.

وبالرغم من عدم توفر ارقام دقيقة عن مستوى الاسعار في اليمن الديمقراطية الا انه يلاحظ ان المستوى العام للاسعار قد ارتفع هو الاخر وبشكل يقارب المستوى العام للاسعار في الجمهورية العربية اليمنية.

ولقد اثر الارتفاع العام في مستوى الاسعار خلال السنوات القليلة الماضية في الجمهورية العربية اليمنية على مستوى الاستهلاك الخاص بالدرجة الاولى نظرا لبقاء الاجور والرواتب مجمدة لعدة سنوات (منذ سنة ١٩٨٢) بالاضافة الى انخفاض عائدات العمال المغتربين. كما ان الارتفاع في الاسعار لم يؤثر ايجابيا على العرض المحلي من السلع باستثناء انتاج الخضر والفواكه التي ارتفع انتاجها ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الاخيرة.

ويرجع السبب الرئيسي في عدم استجابة العرض المحلي للارتفاع في الاسعار الى ضعف مرونة العرض الداخلي نظرا للصعوبات التي يعانيها القطاع الزراعي في البلدين وارتفاع تكاليف الانتاج وتحويل بعض المساحات الزراعية الى انتاج القات الذي ارتفع سعره ارتفاعا قياسيا خلال السنوات القليلة الماضية.

هذا وقد اثر انخفاض قيمة تحويلات المغتربين خلال السنوات القليلة الماضية سلبيا على مستوى الاستثمار كما أثر على مستوى الاستهلاك. حيث انخفض حجم الاستثمار السنوي في الجمهورية العربية اليمنية بالاسعار الثابتة من ٥٧٠٨ مليون ريال عام ١٩٨٢ الى ٣١٠٨ مليون ريال عام ١٩٨٦.

كما انخفضت التحويلات الرسمية النقدية للجمهورية العربية اليمنية من ١٩٧٩ مليون ريال عام ١٩٨٢ الى ٤٨٠ر٥ مليون ريال فقط عام ١٩٨٥ الا انها ارتفعت عام ١٩٨٦ الى ١٦٥٧ر٩ مليون ريال.

اما المساعدات العينية فقد انخفضت هي الاخرى من ٢٢٠ مليون ريال الى ١٨٠ مليون ريال خلال نفس الفترة.

اما في اليمن الديمقراطية فقد انخفضت قيمة التحويلات الرسمية هي الاخرى من ٤٣ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ١٠ر٢ مليون دينار عام ١٩٨٤ وبالرغم من عدم توفر ارقام دقيقة بعد عام ١٩٨٤ الا ان كل التوقعات تشير الى انها واصلت انخفاضها.

التطورات الاقتصادية في الدولتين الاقل نموا خلال السنوات الاخيرة

في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة، والتي اتصفت بالصعوبة بعد عام ١٩٨٢ نتيجة لانخفاض اسعار ومداخيل النفط في الدول النفطية المجاورة، يمكن اعتبار ان النشاط الاقتصادي في البلدين قد حقق نتائج مرضية خلال سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ولو انها كانت دون النتائج المرغوبة حيث نرى ان اجمالي الناتج المحلي قد حقق نسبة نمو دون النسبة المخططة في الخطة الخمسية الثانية في البلدين. حيث حقق اجمالي الناتج المحلي في اليمن الديمقراطية نسبة نمو قدرها ٤ر٦ في المائة بالاسعار الثابتة خلال سنة ١٩٨٢، انخفضت بعد ذلك حتى وصلت الى ٤ في المائة عام ١٩٨٤ ثم الى ٢ر٧ في المائة فقط خلال سنة ١٩٨٥، واجمالا حقق الناتج المحلي الاجمالي نسبة نمو متوسطة قدرها ٤ر٢ في المائة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (الجدول رقم ١) قبل ان تتحول الى نسبة نمو سالبة خلال سنة ١٩٨٦ قدرت بحوالي ١٥ر٩ في المائة. ويرجع التراجع المتوالي في نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٨٥ الى الانخفاض في قيمة تحويلات العمال من ناحية والى الانخفاض في قيمة الهبات والمساعدات من ناحية اخرى، بالاضافة الى الجفاف الذي اصاب البلاد عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ والذ ادى الى هبوط حاد في الانتاج الزراعي.

اما نسبة النمو السالبة التي حققها الاقتصاد في اليمن الديمقراطية خلال سنة ١٩٨٦ فترجع الى الاضطرابات السياسية التي وقعت في البلاد خلال بداية عام ١٩٨٦ (شهر كانون الثاني/يناير) والتي ادت بالاضافة الى الخسائر في الارواح الى الإضرار بالاقتصاد الوطني حيث دمرت العديد من المنشآت والهياكل الاساسية في البلاد مما اثر سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي العام خلال تلك السنة. هذا بالاضافة طبعا الى الاسباب الاخرى غير السياسية وهي تتركز اجمالا في استمرار الانخفاض في قيمة التحويلات والهبات والمساعدات.

اما الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية فقد حقق نسبة نمو مرتفعة نسبيا خلال سنة ١٩٨٢ وهي السنة الاولى في الخطة الخمسية الثانية، وترجع هذه النسبة العالية نسبيا الى ان بداية الخطة عادة ما تقترن بزيادة في الانفاق العام الامر الذي ينعكس ايجابيا على مستوى النشاط الاقتصادي. اما بعد عام ١٩٨٢ فقد بدأ النمو الاقتصادي في التراجع حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي نسبة نمو ضعيفة قدرها ١ر٧ في المائة فقط عام ١٩٨٣ ثم ارتفعت هذه النسبة قليلا عام ١٩٨٥ حيث وصلت الى ٤ر٢ في المائة وقد حقق الناتج المحلي الاجمالي نسبة نمو متوسطة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية بلغت ٦ر٦ في المائة (الجدول رقم ٣).

ويلاحظ اجمالا ان انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات القليلة الماضية يرجع الى عدة اسباب محلية وخارجية. وترجع الاسباب المحلية الى عدم مقدرة القطاعات الانتاجية في الاقتصاد اليمني على تحقيق نسب النمو المخططة الامر الذي ادى الى انخفاض مرونة العرض الداخلي من السلع والخدمات وبالتالي اللجوء الى الاستيراد مما ادى الى اهدار الجزء اليسير المتوفر من العملات الصعبة والذي كان يمكن ان يوجه الى الاستثمار. ان ضعف العرض الداخلي من السلع كان في السابق يعالج عن طريق الاستيراد حيث كانت البلاد لا تعاني من المشاكل المالية وذلك حتى بداية

الثمانينات الامر الذي جعل الواردات تحقق نسب نمو عالية جدا. الا انه اعتبارا من عام ١٩٨٢ وبسبب انخفاض قيمة التحويلات والهبات لجأت الدولة الى تقييد الاستيراد ومنعت استيراد بعض السلع الامر الذي ادى مباشرة الى الارتفاع السريع في الاسعار وذلك في الوقت الذي لم يستطع فيه الاقتصاد اليمني وخاصة القطاع الزراعي توفير البديل للسلع الزراعية التي أوقف استيرادها باستثناء الخضروات وحتى الفواكه التي اصبحت متوفرة في الاسواق ارتفعت اسعارها مقارنة بالمستورد وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج.

الجدول ١- معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥، بالاسعار الثابتة

	السنة الاولى ١٩٨١	السنة الاخيرة ١٩٨٥	نسبة النمو المتوسطة
	القيمة بملايين الدينارات		
الزراعة والصيد	٢٩ر٩	٣٢ر٢	١ر٥
الصناعة التحويلية	١٧ر٠	٢٣ر٣	٧ر٤
التشييد	٣١ر٦	٣٣ر٠	٠ر٨
التجارة والمطاعم	٣٥ر٨	٣٧ر٤	٠ر٩
النقل والمواصلات	٢٥ر٣	٢٥ر٩	٠ر٥
المؤسسات المالية والتامين	٩ر٥	٩ر٦	٠ر٢
الخدمات الحكومية	٦٠ر٨	٧٣ر٨	٤ر٣
الناتج المحلي الاجمالي	٢٨٠ر٠	٣٠١ر٣	٤ر٢

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

الجدول ٢- معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥، بالاسعار الجارية

	سنة الاساس ١٩٨٠	السنة الاولى ١٩٨١	سنة نهاية الخطة ١٩٨٥	معدل النمو السنوي
	القيمة بملايين الدينارات			
الزراعة وصيد الاسماك	٢٥ر٥	٣١ر٥	٣٩ر٥	٩ر٦
الصناعات التحويلية	١٦ر٧	١٧ر٩	٢٨ر٦	٦ر١
التشييد والبناء	٢٥ر١	٣٣ر٢	٤٠ر٥	١٣ر٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٢ر٤	٣٧ر٧	٤٥ر٨	٨ر٤
النقل والتخزين والمواصلات	٣١ر٠	٣٦ر٦	٣١ر٨	٥ر١
التحويل والتامين والعقارات	٢٦ر٢	١٠ر٠	١١ر٨	٣ر٧
الخدمات الحكومية	٥٢ر٣	٦٤ر٠	٩٠ر٥	١٥ر٠
الناتج المحلي الاجمالي	٢٤٧ر٠	٢٩٤ر٩	٣٦٩ر٤	١٠ر٤

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

الجدول ٣- معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية
خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الريالات، بالاسعار الثابتة

	سنة الاساس ١٩٨١	السنة الاخيرة ١٩٨٦	نسبة النمو المتوسطة
	القيمة بملايين الريالات		
الزراعة والصيد والغابات	٣٦٨٥	٤١٤٨	٢ر٤
الصناعة الاستخراجية (تشمل النفط والغاز)	١٥٦	٤٨١	٢٥ر٣
الصناعة التحويلية	٨٢٠	٢٢٥٠	٢٢ر٤
الكهرباء والماء	١١٧	٢٨٦	١٩ر٦
التشييد والبناء	١٠٩٨	١٠٧٠	-
تجارة الجملة والتجزئة	٢٠٤٦	٢٤٠٦	٣ر١
المطاعم والفنادق	١٣٩	١٨٣	٥ر٦
النقل والمواصلات	٤٩٧	٨٨٠	٨ر١
المؤسسات المالية	٤١١	٦١٠	١٢ر١
العقارات وخدمات الاعمال	٥٦٧	٩٣١	١٠ر٤
الخدمات الشخصية والاجتماعية	١٣١	١٧٩	٦ر٤
خدمات البنوك المحتسبة	(٢١١)	(٥٦٣)	(٣١ر٧)
مجموع الناتج المحلي لقطاع الاعمال	٩٤٥٦	١٢٨٦١	٦ر٣
الناتج المحلي لقطاع الخدمات الحكومية	١٩٩٥	٢٩٤٠	٨ر١
الهبات الخارجية التي لا تسعى للربح	٢٤	٤٠	١٠ر٨
الرسوم الجمركية	١٦٣٤	٢١٨٦	٦ر١
الناتج المحلي الاجمالي	١٣١٠٩	١٨٠٣٧	٦ر٦

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

التغيرات الهيكلية في الاقتصاد في البلدين

لم يطرأ تغير كبير على التركيب الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي في البلدين خلال السنوات القليلة الماضية حيث ظلت قطاعات الزراعة والتشييد والتجارة هي القطاعات المسيطرة على الاقتصاد في البلدين. وبدراسة الجدول رقم ٤ يلاحظ ان القطاع الزراعي في اليمن الديمقراطية قد حقق زيادة في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت هذه المساهمة من ٩ر٢ في المائة خلال سنة ١٩٨٢ الى ١٠ر٧ في المائة خلال سنة ١٩٨٥ وذلك بفضل التحسن الذي طرأ على الانتاج الزراعي خلال سنة ١٩٨٥ نتيجة هطول كمية مناسبة من الامطار. اما زيادة المساهمة خلال سنة ١٩٨٦ الى ١٣ر٤ في المائة فترجع - بالاضافة الى ارتفاع قيمة الانتاج الزراعي خلال تلك السنة الى حوالي ٤١ر٧ في مليون دينار - الى الهبوط الحاد في الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاضطرابات السياسية التي وقعت خلال السنة ذاتها حيث هبط الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من ٣٦٩ر٤ مليون دينار خلال سنة ١٩٨٥ الى ٣١٠ر٦ مليون دينار فقط عام ١٩٨٦ اي بنسبة قدرها ١٥ر٦ في المائة.

وينطبق هذا التحليل على قطاع الصناعات التحويلية التي زادت مساهمتها من ٤ر٥ في المائة خلال سنة ١٩٨٢ الى ٧ر٣ في المائة خلال سنة ١٩٨٦. اما قطاع التشييد فيلاحظ ان مساهمته قد ارتفعت بين سنتي ١٩٨٢-١٩٨٥ من ٩ر٥ في المائة الى ٩ر٩ في المائة. الا انه خلال سنة ١٩٨٦ انخفضت مساهمة التشييد في الناتج المحلي الاجمالي بالرغم من الانخفاض الحاد الذي حققه الناتج المحلي الاجمالي ويرجع ذلك الى ان قطاع التشييد قد تأثر تأثرا بالغا بالاضطرابات السياسية التي أدت الى تدمير كثير من المشآت، وقد انخفض ناتج هذا القطاع من ٤٠ر٥ مليون دينار خلال سنة ١٩٨٥ الى ٢٨ر٤ مليون دينار خلال سنة ١٩٨٦. اما مساهمة قطاع التجارة فقد انخفضت هي الاخرى من ١٣ر٣ في المائة خلال سنة ١٩٨٢ الى ١٢ر٤ في المائة خلال سنة ١٩٨٥ ثم الى ١١ر٣ في المائة خلال عام ١٩٨٦ وقد هبط ناتج هذا القطاع من ٤٥ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٣٥ر٢ مليون دينار عام ١٩٨٦.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فيلاحظ ان مساهمة القطاع الزراعي قد انخفضت في البداية بين سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٥ من ٣٠ر٧ في المائة الى ٢٦ر٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الا انها خلال سنة ١٩٨٥ زادت الى ٢٨ر٥ في المائة وترجع هذه الزيادة الى التحسن الذي طرأ على هذا القطاع خلال سنة ١٩٨٥ بسبب الظروف الجوية الحسنة وزيادة المحصول من الخضر والفواكه.

اما قطاع الصناعات التحويلية فقد حافظ على نسبة الزيادة التي حققها خلال السنوات الاخيرة حيث ارتفعت مساهمته من ٦ر٤ في المائة عام ١٩٨٢ الى ١٠ر٩ في المائة عام ١٩٨٥ ثم الى ١١ر٨ في المائة عام ١٩٨٦. وترجع هذه الزيادة الكبيرة اساسا الى النمو الكبير الذي حققه هذا القطاع خلال السنوات الماضية والذي تراوح بين ٢٧ر٣ في المائة عام ١٩٨٢ و ١٧ر٦ في المائة خلال سنة ١٩٨٥. كما يلاحظ ان هناك بعض المنشآت الصناعية التي لم تكن مدرجة خلال التعدادات السابقة للمنشآت الصناعية والتي تم ادراجها اخيرا، مما كان له بعض الأثر في الزيادة التي ظهرت في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.

وفي حين زادت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ هبوط مساهمة قطاع التشييد التي هبطت من ٧ر٤ في المائة عام ١٩٨٣ الى ٥ في المائة عام ١٩٨٥ ثم الى ٣ر٤ في المائة خلال سنة ١٩٨٦. ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض الانفاق في هذا القطاع بسبب الظروف المالية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية الامر الذي ادى الى وقف بعض مشاريع الانشاءات الى حين توفر الموارد المالية (الجدول رقم ٥).

الاستثمار

تلقى الاستثمار دفعة كبيرة منذ بداية السبعينات وحتى اوائل الثمانينات ويرجع ذلك الى تكثيف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين وما يقترن بذلك من زيادة كبيرة في المبالغ المخصصة للانفاق على خطط التنمية الرامية الى رفع مستوى معيشة الافراد والنهوض بالهياكل الاساسية للبلاد وتوفير الخدمات الضرورية لنقل المجتمع بأسره الى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يختلف الحال في البلدين بالرغم من القصور الشديد في الموارد المالية حيث بدأ البلدان في تنفيذ خطط انمائية طموحة تستلزم موارد مالية تتجاوز ما كان يمكن لاقتصاد كل منهما توفيره الامر الذي جعلهما يعتمدان على المصادر الخارجية للتمويل وخاصة عن طريق المساعدات والهبات المالية والفنية التي ترد اليهما من الدول الصديقة والشقيقة المجاورة التي تحققت لها فوائض مالية ضخمة نتيجة لارتفاع اسعار النفط وعائداته. وكان من أثر تخصيص مبالغ ضخمة للاستثمار في كلا البلدين ان ارتفع التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في البداية في كل منهما حيث وصلت تلك النسبة في اليمن الديمقراطية الى ٨ر٤١ في المائة عام ١٩٧٨ والى ٤ر٤١ في المائة عام ١٩٨٣ و ٤ر٤٣ في المائة عام ١٩٨٤ قبل ان تنخفض انخفاضا حادا عام ١٩٨٦ لتصل الى ٩ر٣٤ في المائة فقط (انظر الجدول رقم ٦). اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ارتفعت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي من ٩ر٣٨ في المائة عام ١٩٧٨ الى ٧ر٣٩ في المائة عام ١٩٨١ قبل ان تنخفض الى ٧ر١٤ في المائة عام ١٩٨٥ ثم الى ٢ر١٣ في المائة فقط عام ١٩٨٦ (انظر الجدول ٦). ويرجع هذا الانخفاض وخاصة في الجمهورية العربية اليمنية الى الركود الاقتصادي الذي مرت به اقتصاديات دول المنطقة النفطية بعد عام ١٩٨٣ وما نتج عنه من انخفاض في قيمة الهبات والمساعدات المقدمة من تلك الدول، بالاضافة الى الاجراءات التقشفية التي اتخذها البلدان ابتداء من عام ١٩٨٣ والتي من ضمنها خفض الانفاق الحكومي الاستثماري عن طريق وقف بعض المشاريع الانمائية او تأجيلها الى فترة اخرى تتوفر فيها الموارد المالية اللازمة.

وتعزى معدلات الاستثمار العالية في البلدين الى مستوى التطور الاقتصادي المتدني الذي كان سائدا، حين بدأت عملية التنمية في دولتي اليمن، خاصة ان الأولوية قد أعطيت لمشاريع البنية الاساسية التي تتطلب استثمارات ضخمة. هذا بالاضافة الى ان تدفق الموارد الخارجية كان كبيرا نسبيا خلال السنوات الاولى وخاصة بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية. الا انه مع بداية الثمانينات تغيرت الامور مما حدا بالدولتين الى اتخاذ اجراءات من اهمها خفض الانفاق الحكومي وخاصة الاستثماري وذلك لصعوبة خفض الانفاق الجاري حيث لا زالت الحاجة ماسة للخدمات الاساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها.

الجدول ٤- تطور مساهمة بعض القطاعات الهامة في الناتج المحلي الاجمالي
في اليمن الديمقراطية، بالاسعار الجارية

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦
القطاع الزراعي	٩ر٣	١٠ر٧	١٣ر٤
الصناعات التحويلية	٤ر٥	٦ر٤	٧ر٣
التشييـــد	١٣ر٨	١١ر٠	٩ر١
النقل والمواصلات	٨ر٥	٩ر٩	٨ر٨
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	١٣ر٣	١٢ر٤	١١ر٣

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

الجدول ٥- تطور مساهمة بعض القطاعات الهامة في الناتج المحلي الاجمالي
في الجمهورية العربية اليمنية، بالاسعار الجارية

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦
القطاع الزراعي	٣٠ر٧	٢٦ر٠	٣٨ر٥
الصناعات التحويلية	٦ر٤	١٠ر٩	١١ر٨
التشييـــد	٧ر٤	٥ر٠	٣ر٤
النقل والمواصلات	٣ر٧	١١ر٣	١٠ر٩
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	١٣ر٤	١٢ر٦	١٢ر٣

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتخطيط.

الجدول ٦- نسبة التكوين الرأسمالي الثابت للناتج المحلي الاجمالي في كل من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية خلال الفتـــرة ١٩٧٨-١٩٨٦، بالاسعار الجارية

	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٤١ر٨	٣٩ر٨	٤١ر٤	٤٣ر١	٣٤ر٩
الجمهورية العربية اليمنية	٣٨ر٩	٣٩ر٧	٣٣ر٣	١٤ر٧	١٣ر٣

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

وتجدر الاشارة الى ان نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي في اليمـــن الديمقراطية لا زالت مقبولة حيث انها لا تزال أكثر من ٣٠ في المائة. اما بالنسبة للجمهورية العربيـــة اليمنية فان هذه النسبة تعتبر منخفضة جدا مما يتطلب زيادتها خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثـــة ١٩٨٧-١٩٩١. ومن المتوقع ان تسهم صادرات الدولة من النفط - ولو انها ما زالت محدودة - في تحقيـــق معدل الاستثمار اللازم لتنفيذ ما تضمنته الخطة الخمسية الثالثة من مشاريع.

وبالرغم من ان نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي لا زالت تعتبر عالية في اليمن الديمقراطيـــة الا ان المشكلة تبدو اكثر حدة خاصة اذا استمرت تلك النسبة في الانخفاض حيث تتطلب اعادة تعمير المناطـــق المتضررة بالاحداث السياسية التي مرت بها البلاد خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ زيادة الانفـــاق الاستثماري، هذا في الوقت الذي تتفاقم فيه الصعوبات المالية نظرا لانخفاض الموارد المالية الخارجيـــة المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة على هيئة هبات ومساعدات.

تعبئة الموارد المحلية

ما زال البلدان يفتقران الى الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل خططهما الانمائية. ويمكـــن التعرف على عدم كفاية المدخرات القومية في كلتا الدولتين من خلال الجدول رقم ٧ الذي يبين قيمة هـــذه المدخرات بالاسعار الجارية وبملايين الدولارات.

ويلاحظ من هذا الجدول ان قيمة الادخار القومي في اليمن الديمقراطية قد تذبذبت خلال السنـــوات الاخيرة. اذ انخفضت من ١ر١١٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٣ر٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٣ ثم ارتفعت فـــي

عام ١٩٨٣ الى ١٥١ مليون دولار لتنخفض عام ١٩٨٤ الى ٣٨ر٧ مليون دولار فقط قبل ان يتحول الادخار سالبا عام ١٩٨٥ بقيمة ١١٤ر٣ مليون دولار. وبالرغم من عدم توفر البيانات عن عام ١٩٨٦ الا انه نظرا للأحداث التي مرت بها البلاد خلال تلك السنة فمن المعتقد ان يكون هذا الادخار قد استمر سالبا في هذا العام.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ارتفعت المدخرات القومية من ٤٨٨ر١ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٥١٢ر٣ مليون دولار عام ١٩٨٣ لتنخفض بعدها انخفاضا كبيرا حيث وصلت الى ٣١٢ر٣ مليون دولار عام ١٩٨٣ ويرجع هذا الانخفاض الى سببين رئيسيين: الاول هو الاجراءات التقشفية التي اتخذتها البلاد، والثاني هو ارتفاع قيمة الدولار مقابل الريال اليمني مما أدى الى انخفاض قيمة المدخرات القومية مقوّمة بالدولارات الامريكية في حين انها حققت ارتفاعا بالعملة المحلية. وقد حقق الادخار القومي بعض التحسن عام ١٩٨٤ حيث ارتفع الى ٣١٢ر٣ مليون دولار الا انه عاد وانخفض عام ١٩٨٥ الى ٢٢١ر٩ مليون دولار. اما في عام ١٩٨٦ فتشير الارقام الى ان الادخار القومي قد وصل الى حدود ٢٩١ مليون دولار (الجدول رقم ٧).

الجدول ٧- الادخار القومي في البلدين خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٦ بالأسعار الجارية وبملايين الدولارات

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	١١٠ر١	٦٩ر٣	١٥١ر٠	٣٨ر٧	-١١٤ر٣	--
الجمهورية العربية اليمنية	٣٧٦ر١	٤٨٨ر١	٥١٢ر٣	٣١٢ر٣	٢٢١ر٩	٢٩١ر٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية، النشرة التاسعة، ص. ١٣.

الجدول ٨- الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	١٦ر٥	٩ر١	١٦ر٣	٣ر٦	-١٠ر٧	--
الجمهورية العربية اليمنية	١٣ر٥	١٦ر٦	١٤ر٧	٩ر٣	٤ر٦	٧ر٨

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية، النشرة التاسعة، ص. ١٤.

ومن ناحية اخرى انخفض الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الثمانينات. ففي اليمن الديمقراطية انخفضت هذه النسبة من ١٦ر٥ في المائة عام ١٩٨٠ الى ١٦ر٣ في المائة عام ١٩٨٢ ثم الى ٢ر٥ في المائة فقط عام ١٩٨٤ قبل ان تصبح سالبة عام ١٩٨٥ بنحو ١٠ر٧ في المائة.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد تذبذبت نسبة الادخار القومي الى الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة حيث ارتفعت من ١٣ر٥ في المائة عام ١٩٨٠ الى ١٦ر٦ في المائة عام ١٩٨١ ثم انخفضت بعد ذلك حتى وصلت الى ٩ر٣ في المائة عام ١٩٨٤ ثم الى ٤ر٦ في المائة عام ١٩٨٥ قبل ان ترتفع قليلا الى ٧ر٨ في المائة عتم ١٩٨٦ (الجدول رقم ٨). وهذا الانخفاض في قيمة المدخرات القومية بالاضافة الى الانخفاض في قيمة التمويل الخارجي حدا بالحكومة الى خفض قيمة الاستثمارات السنوية خلال السنوات الماضية لتستجيب لهذا الانحسار في الموارد المالية. حيث انخفض التكوين الرأسمالي الثابت في الجمهورية العربية اليمنية على سبيل المثال من ١١٢٢ر٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ وهي السنة الاولى في الخطة الخمسية الثانية الى ٦٦٧ر٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ وهي السنة الاخيرة في الخطة. ويرجع الانخفاض في الادخار القومي الى انخفاض قيمة المساعدات والهبات من ناحية، والى التزايد المستمر في حجم الاستهلاك - وخاصة الاستهلاك الخاص - من ناحية اخرى. فقد زاد الاستهلاك الخاص في اليمن الديمقراطية خلال السنوات الاخيرة من ٧٥٦ر٥ مليون دولار عام ١٩٨١ ليصل الى ١٠١١ر٦ مليون دولار عام ١٩٨٥ وهي السنة الاخيرة في الخطة الخمسية الثانية. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد زاد الاستهلاك الخاص من ٢٩٦٥ر٢ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٤٥٩٥ر٧ مليون دولار عام ١٩٨٦. وبمقارنة ارقام الانفاق الاستهلاكي الخاص فقط مع ارقام الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ ان هذه النسبة قد ارتفعت في اليمن الديمقراطية من ٩٩ر٦ في المائة عام ١٩٨١ الى ١٠٥ر٣ في المائة عام ١٩٨٦. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد لوحظ تذبذب هذه النسبة حيث انخفضت في البداية من ١٠١ر٨ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٩٣ر٢ في المائة عام ١٩٨١ ثم استمرت في الانخفاض الى ان ارتفعت في سنة ١٩٨٥ الى ٩٥ في المائة قبل ان تنخفض في عام ١٩٨٦ الى ٩٠ر٧ في المائة.

وتعزى زيادة الاستهلاك الخاص في البلدين الى انهما قد دخلا حديثا في عهد التنمية الاقتصادية بعد انغلاق استمر عشرات السنين وخاصة في الجمهورية العربية اليمنية. وقد اسفر هذا عن وجود حاجات اساسية غير مشبعة الامر الذي فرض على المواطنين والحكومة تخصيص موارد كبيرة نسبيا في البداية لتلبية الحاجات الاساسية من غذاء وكساء وتعليم وصحة وغير ذلك. ومما اسهم في زيادة الاستهلاك مجاورة اليمن بدولتيه لمجتمعات غنية والتاثر بانماط الاستهلاك فيها.

وحتى الاجراءات التي اتخذتها الدولتان نتيجة الصعوبات المالية التي واجهتهما خلال السنوات التي تلت عام ١٩٨٢ لم تؤد الى النتائج المرغوبة، حيث لم تحقق الا نجاحات ضئيلة الامر الذي حدا بالدولتين

الى اتخاذ اجراءات صارمة للحد من الواردات خلال السنوات ١٩٨٥ وما بعدها الامر الذي ادى الى انخفاض نسبة الاستهلاك الخاص في تلك الفترة، هذا بالاضافة الى تأثير الأحداث السياسية التي مرت بها اليمن الديمقراطية خلال هذه الفترة. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ساهم تجميد الاجور خلال السنوات الاخيرة بالاضافة الى التخفيض الكبير في الواردات في تقليل معدلات الاستهلاك العائلي.

اما بالنسبة للاستهلاك فان تخفيضه من الصعوبة بمكان في كلا البلدين، خاصة وأنهما بدأتا في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة بالاضافة الى الانفاق على المشاريع التي دخلت حيز العمل الامر الذي يتطلب زيادة الانفاق العام.

الايرادات والنفقات الحكومية

تعتمد الايرادات الحكومية في البلدين على الضرائب وخاصة غير المباشرة. ويرجع ذلك الى شحة الموارد الطبيعية والمالية باستثناء النفط الذي اكتشف عام ١٩٨٤ في الجمهورية العربية اليمنية والذي بدأ تصديره في آخر عام ١٩٨٧ والذي سوف تشكل عائداته موردا آخر لميزانية الدولة العامة ولو ان التقديرات تشير الى ان هذا المورد لن يكون كبيرا الا انه جاء في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة للموارد من العملات الصعبة نظرا لانخفاض قيمة الهبات المقدمة من الدول الشقيقة بسبب الظروف الاقتصادية الجديدة التي ألمّت بالمنطقة نتيجة لانخفاض اسعار وعائدات النفط.

وتلعب الضرائب غير المباشرة الدور الاساسي في مداخيل دولتي اليمن من الموارد الضريبية حيث تمثل هذه الضرائب وخاصة الضرائب على الواردات نسبة كبيرة.

ونلاحظ من الجدول رقم ٩ ان الضرائب غير المباشرة في اليمن الديمقراطية ارتفعت من ٥٦ر٧ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٦٦ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٤ وكنسبة من اجمالي الايرادات من الضرائب ساهمت الضرائب غير المباشرة بحوالي ٦٢ في المائة عام ١٩٨١ وارتفعت هذه النسبة الى ٧٩ في المائة عام ١٩٨٤. اما كنسبة من اجمالي الايرادات العامة فقد ارتفعت نسبة الضرائب غير المباشرة من ٤٥ر٧ في المائة عام ١٩٨١ الى ٤٦ر٥ في المائة عام ١٩٨٤.

ويرجع الارتفاع في هذه النسبة الى عاملين هامين: الاول يتمثل في ارتفاع قيمة الواردات، والثاني في انخفاض قيمة الضرائب المباشرة والتي انخفضت مساهمتها في اجمالي الايرادات خلال السنوات الاخيرة من ٢٧ر٤ في المائة عام ١٩٨٠ الى ١٢ر٣ في المائة فقط عام ١٩٨١.

ويؤدي الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة الى عدم استقرار دخل الحكومة من الضرائب وذلك بسبب الاجراءات الحكومية التي اتخذت للحد من الواردات وهذا بدوره سوف يجعل الايرادات الضريبية من الواردات تقل تبعا لذلك الا اذا رفعت نسبتها مما يفاقم زيادة الاسعار.

الجدول ٩- الايرادات الحكومية في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦
بملايين الدينارات

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الضرائب غير المباشرة	٥٦ر٧	٦١ر٣	٦٧ر٥	٦٦ر٤	-	-
الضرائب المباشرة	٣٤ر١	٣٩ر٠	٣٣ر١	١٧ر٥	-	-
ايرادات اخرى متفرقة	٣٣ر٥	٣٨ر١	٣٧ر٨	٥٨ر٩	-	-
الاجمالي	١٢٤ر٣	١٢٩ر٤	١٢٨ر٤	١٤٢ر٨	-	-

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة الاسعار والاحصائيات المالية لمنطقة الاسكوا، العدد التاسع، صفحة ٧٩.

الجدول ١٠- النفقات الحكومية الجارية في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦
بملايين الدينارات

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
مصروفات شخصية	٦٤ر٠	٧٠ر٧	٨١ر٠	٨٠ر٩	-	-
مصروفات ادارية	٣٧ر٧	٣٨ر٤	٤٣ر٤	٤٢ر٩	-	-
مصروفات تحويلية	٣ر١	٣٥ر٣	٣١ر٥	٣٣ر٣	-	-
مصروفات رأسمالية	٨ر٩	٦ر٦	٦ر٩	٩ر٣	-	-
الاجمالي	١١٣ر٧	١٤١ر٠	١٥٣ر٨	١٥٦ر٣	-	-

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة الاسعار والاحصائيات المالية لمنطقة الاسكوا، العدد التاسع، صفحة ٨٠.

الجدول ١١- الايرادات الحكومية الجارية في الجمهورية العربية اليمنية
خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الريالات

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الضرائب المباشرة	٣٣٩ر٧	٥٦١ر١	٦٣٩ر٠	٨٣٠ر٢	٩٦٧ر٠	١٠٣٤ر١
رسوم التجارة الخارجية	١٦٣٣ر٥	١٨٤٠ر٤	٢٢١٣ر٣	٢٢٥٤ر٠	٢٥٤٠ر٥	٢٨٨١ر١
ضرائب اخرى	١٣٥٦ر٠	١٢٩٠ر٦	١٥٥٣ر٤	٢٢٢٠ر٠	١٨٢٣ر٦	٣١١٥ر٦
الاجمالي	٣٣٢٩ر٢	٣٦٩٣ر١	٤٤٠٤ر٥	٥٣٩٤ر٢	٥٣٣١ر١	٧٠٣٠ر٨

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتخطيط: صنعاء، ١٩٨٧.

اما في الجمهورية العربية اليمنية وكما يتضح من الجدول رقم ١١ فقد ارتفعت الايرادات الجارية من ٣٣٢٩ر٢ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٧٠٣٠ر٨ مليون ريال عام ١٩٨٦. وتمثل الايرادات من رسوم التجارة الخارجية نسبة كبيرة من اجمالي ايرادات الحكومة. حيث تراوحت بين ٤٩ في المائة عام ١٩٨١ و ٤١ في المائة عام ١٩٨٦ في حين مثلت الضرائب المباشرة نسبة ١١ر٢ في المائة عام ١٩٨١ و ١٤ر٦ في المائة عام ١٩٨٦. ويرجع انخفاض نسبة الضرائب المباشرة الى انخفاض الدخل الفردي من ناحية وانخفاض قيمة الضرائب على الارباح من ناحية اخرى بالاضافة الى ان تجميد الاجور خلال السنوات الست الماضية حال دون زيادة نسبة الضرائب على الدخول الامر الذي أثر سلبيا على الحصيلة الاجمالية للضرائب المباشرة.

وكما هو الحال في اليمن الديمقراطية فان انخفاض الواردات سوف يؤدي الى انخفاض قيمة الرسوم عليها الا اذا تم زيادتها وهو احتمال ضعيف الا ان هناك مورد اخر قد يزيد من ايرادات الحكومة ويتمثل في الرسوم المفروضة على شركات النفط.

النفقات الحكومية

ارتفعت النفقات الحكومية ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الاولى من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥ في اليمن الديمقراطية حيث زادت من ١١٣ر٧ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١٤١ر٠ مليون دينار عام ١٩٨٢ اي بنسبة ٢٤ في المائة. الا ان هذه النسبة قد انخفضت الى ٧ر٨ في المائة عام ١٩٨٣ وواصلت انخفاضها عام ١٩٨٤ الى حوالي ٢ في المائة فقط. ويرجع هذا الى الاجراءات التي اتخذت عام ١٩٨٣ والتي ادت الى خفض الانفاق العام للحد من تفاقم العجز في الموازنة. حيث انخفضت المصروفات الشخصية من ٨١ مليون دينار عام ١٩٨٣ الى ٨٠ر٩ مليون دينار عام ١٩٨٤ كما انخفضت المصروفات الادارية من ٤٣ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٣ الى ٤٢ر٩ مليون دينار عام ١٩٨٤ (الجدول رقم ١٠).

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ارتفعت النفقات الجارية بين سنتي ١٩٨١ و١٩٨٦ من ٣٣٢٥ر٣ مليون ريال الى ٦٨١٣ر٨ مليون ريال (انظر الجدول رقم ١٢). ويرجع هذا الارتفاع الى ازدياد النفقات على الخدمات العامة والانفاق على الدفاع من ٣٢٩١ر٤ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٤٣٠٩ر١ مليون ريال عام ١٩٨٦. وقد انخفضت نسبة هذه النفقات الى اجمالي النفقات الجارية من نحو ٦٩ في المائة عام ١٩٨١ الى ٦٣ر٢ في المائة عام ١٩٨٦. وفي مقابل هذا الانخفاض ارتفعت النفقات الجارية على قطاع التعليم خلال نفس الفترة من ٦١١ر٧ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ١٧٧ر٣ مليون ريال عام ١٩٨٦، أي من ١٨ر٤ في المائة الى ٢٦ في المائة.

هذا ويلاحظ ان نسبة ارتفاع النفقات الجارية في الجمهورية العربية اليمنية قد انخفضت من ٨ر٥٥ في المائة عام ١٩٨٣ الى ٥ر٤ فقط عام ١٩٨٦ ويرجع ذلك الى ان سنة ١٩٨٣ كانت السنة الاولى من الخطة الخمسية الثانية الامر الذي ادى الى زيادة النفقات على الخدمات العامة والدفاع حيث ارتفعت المصروفات على هذين البندين من ٤ر٢٣٩١ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٩ر٢٦٩٠ مليون ريال أي بنسبة سنوية قدرها ٦١ في المائة. الا ان هذه النسبة قد انخفضت بعد ذلك حيث لم تحقق المصروفات الجارية خلال سنة ١٩٨٦ وهي السنة الاخيرة من الخطة الخمسية الثانية الا نسبة نمو قدرها ٥ر٤ في المائة وذلك لانخفاض نفقات الدفاع من ٣ر٢٤٨٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٢٣٠٠ مليون ريال عام ١٩٨٦ والارتفاع البسيط الذي حققته المصروفات العامة الاخرى حيث زادت من ١٨١٤ مليون ريال الى ١ر٢٠٠٩ مليون ريال خلال نفس الفترة اي بنسبة زيادة سنوية قدرها ٨ر١٠ في المائة فقط.

وقد ادى الانخفاض في نسبة نمو النفقات الجارية الى نتائج ايجابية على مستوى الحساب الجاري للحكومة حيث حقق هذا الحساب فائضا خلال سنة ١٩٨٦ بلغ ٢٠٧ مليون ريال بعد ان كان يحقق عجزا مستمرا خلال السنوات الاخيرة. ويرجع هذا اساسا الى الاجراءات التقشفية التي اتخذت بعد عام ١٩٨٣ والتي من ضمنها تجميد التوظيف باستثناء خريجي الجامعات والمعاهد والاستمرار في تجميد الاجور والرواتب منذ سنة ١٩٨٣.

ومن الواضح انه في حالة اعادة النظر في هذه الاجراءات وخاصة بالنسبة لزيادة الاجور والرواتب فان هذا العجز سوف يرتفع من جديد خاصة اذا استمرت المصروفات الجارية الاخرى في الارتفاع. وذلك بالنظر الى ان الايرادات الحكومية الجارية وخاصة من الضرائب يصعب زيادتها باستثناء الضرائب على شركات النفط وذلك لأن المعدل الضريبي في الجمهورية العربية اليمنية مرتفع مقارنة بالدول الاخرى ويزيد عن ٣٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي وكما سبقت الاشارة فان الضرائب غير المباشرة تشكل الجزء الأعظم من هذه النسبة.

كما انه من الصعب تخفيض النفقات العامة وذلك بسبب الدخول في خطة تنمية جديدة اضافة الى الانفاق الخاص على المشاريع الانمائية التي أقيمت خلال الخطط السابقة. ومن ثم فانه من المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة استمرار العجز في الميزانية العامة الا ان حجم هذا العجز يتوقف على الاتجاه العام في المصروفات العامة والايرادات الحكومية.

الجدول رقم ١٢- مصروفات الدولة الجارية في الجمهورية العربية اليمنية
بملايين الريالات للسنوات ١٩٨١-١٩٨٦

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الخدمات العامة	٩٣٧ر٢	١٥٢٥ر٤	١٦٢٩ر٢	١٥٦٦ر١	١٨١٤ر٠	٢٠٠٩ر١
الدفاع	١٣٥٤ر٢	٢١٦٥ر٥	٣٩٤٢ر٦	٢٠٠٠ر٠	٢٤٨٥ر٣	٣٣٠٠ر٠
التعليم	٦١١ر٧	١٠٣٠ر١	١١٠٠ر١	١١١٥ر٥	١٥٦١ر٣	١٧٧٣ر٠
الصحة	١٠٢ر٨	١٦٣ر٠	١٧٧ر٠	١٨٣ر٣	٢٣١ر٩	٢٨٥ر٥
الخدمات الاجتماعية	١٠٣ر٨	١١٥ر٧	١٢٣ر٨	١٣٨ر٥	١٣٩ر٦	١٦٧ر١
الخدمات الاقتصادية	١٨٠ر٦	١٦٣ر٠	١٦٧ر٦	١٨٤ر٠	٢٠٦ر٦	٢٦٠ر١
الاخـــرى	٣٥ر٠	٣٠ر٠	٥٩ر٥	١٥ر٨	٨٤ر٤	٣٠ر٠
الاجمالي	٣٣٢٥ر٣	٥١٨٠ر٧	٦١٩٩ر٨	٥٢٠٣ر٣	٦٥٢٣ر١	٦٨١٣ر٨

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعامي ١٩٨٥-١٩٨٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتخطيط في الجمهوريـــة العربية اليمنية.

القطاع الزراعي

يعيش اغلبية السكان في كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في المناطق الريفية حيث يعتبر النشاط الزراعي والرعوي وصيد الاسماك اهم الانشطة الاقتصادية.

ولا يزال النشاط الزراعي معتمدا بصفة اساسية على الوسائل التقليدية للانتاج كما ان الحيازة الزراعية في البلدين صغيرة جدا لا تسمح باستخدام الوسائل الحديثة للانتاج بالاضافة الى قلة الموارد المالية المتاحة لصغار المزارعين، خاصة وان الزراعة في البلدين تعتمد اعتمادا كبيرا على مياه الامطار.

ويلاحظ ان النمو المحقق في القطاع الزراعي في البلدين خلال السنوات الماضية كان محدودا جدا ودون مستوى النمو المخطط بالاضافة الى تذبذب معدلاته الامر الذي زاد من تعقيد المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي.

وقد حقق القطاع الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية نسبة نمو بلغت ٣ في المائة بالأسعار الثابتة خلال سنة ١٩٨١ انخفضت بعدها الى -٣ر١١ في المائة خلال عام ١٩٨٣ ثم الى -١ر٠ في المائة خلال سنة ١٩٨٤ ثم ارتفعت الى ٥ر٨ في المائة خلال سنة ١٩٨٥ وهي سنة حقق الموسم الزراعي فيها نسبة نمو تفوق النسبة المحددة في الخطة الخمسية الثانية وهي ٢ر٤ في المائة.

ان انخفاض نسبة نمو الانتاج الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية يرجع بالاضافة الى الاسباب التي سبق ذكرها الى عدم توفر مدخلات الانتاج الاساسية مثل البذور والاسمدة الا على نطاق ضيق وبأسعار غير تنافسية احيانا الامر الذي ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي مما جعله غير قادر على منافسة السلع الزراعية المستوردة وخاصة من الفواكه الامر الذي حدا بالسلطات المختصة الى منع الواردات من الفواكه والخضروات لتشجيع الانتاج المحلي.

اما بالنسبة للمواد الاساسية من السلع الزراعية كالحبوب فانه بالرغم من تحقق بعض التقدم في الانتاج خاصة خلال سنة ١٩٨٥ وما بعدها في الجمهورية العربية اليمنية، الا ان الانتاج من هذه المواد لا يزال اقل في عام ١٩٨٦ منه في عام ١٩٨١ (الجدول رقم ١٣).

الجدول رقم ١٣- الانتاج من اهم المحاصيل الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية
بآلاف الاطنان خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الذرة والدخن	٦٣٥ر٠	٥٨٠ر٥	٢٦٨ر٠	٢٦٧ر٩	٣٨١ر٠	٤٩١ر٠
الذرة الشامي	٥٣ر٢	٥٩ر٣	٣٠ر٥	٣٨ر٠	٤٣ر١	٤٩ر٣
القمح	٦٩ر٦	٦٧ر٤	٣٤ر٢	٣٧ر٣	٦٣ر٤	٨٥ر٠
الشعير	٥٤ر١	٥٣ر٠	٣٠ر٢	٣٨ر٥	٣١ر٨	٤٠ر٨
البقول الجافة	٧٩ر٦	٧٥ر٣	٣٩ر٥	٣٨ر٠	٤٤ر٣	٤٦ر٨
الخضروات	٣٩١ر٤	٣٠٥ر٤	٣٢٥ر٨	٣٤٦ر٥	٣٧٠ر٥	٤٣٣ر٣
القطن	٥ر٠	٦ر٥	٦ر٥	٣ر٧	٤ر٠	٤ر٣
البن	٣ر٦	٣ر٣	٣ر٠	٤ر٣	٤ر١	٤ر١

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتخطيط في صنعاء في عام ١٩٨٧. ص ص ٩٤-١٠٠.

ويتضح من الجدول السابق ان الانتاج من الذرة والدخن كان في عام ١٩٨١ ٦٣٥ الف طن انخفض عام ١٩٨٣ الى ٢٦٨ الف طن فقط ثم ارتفع عام ١٩٨٦ الى ٤٩١ الف طن. اما الانتاج من الذرة الشامي فقد انخفض هو الاخر من ٥٣ر٢ الف طن عام ١٩٨١ الى ٤٩ر٣ الف طن عام ١٩٨٦ ووصل انتاجه الى ادنى مستوى عام ١٩٨٣ حيث لم يتعد ٣٠ر٥ الف طن ويعتبر موسم ١٩٨٣ من أسوأ المواسم الزراعية حيث تعرضت البلاد الى جفاف طويل.

اما القمح فقد حقق انتاجه زيادة ملحوظة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ حيث ارتفع الانتاج من ٦٩ر٦ الف طن الى ٨٥ الف طن.

اما في اليمن الديمقراطية فيلاحظ من الجدول رقم ١٤ الذي يبين قيمة الانتاج الزراعي خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ ان الانتاج الزراعي قد تذبذب خلال هذه الفترة بدرجة واضحة حيث انخفضت قيمته من ٤٢ر٥ مليون دينار خلال سنة ١٩٨١ الى ٣٨ر٧ مليون دينار عام ١٩٨٢ أي بنحو ٣ر٨ مليون دينار.

ويرجع هذا الى ان الموسم الزراعي خلال سنة ١٩٨٣ قد تضرر بالسيول التي اصابت البلاد مما أثر على انتاج العديد من المحاصيل. وقد ارتفعت قيمة الانتاج الزراعي «بالاسعار الجارية» بعد عام ١٩٨٣ الى ٤٥ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٣ ثم الى ٤٦ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٤ ثم وصل الى ٥٠ر٩ مليون دينار عام ١٩٨٥. اما الانتاج من الاسماك فقد حقق ارتفاعا مستمرا خلال الفترة حيث ازدادت قيمته من ١٣ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١٩ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٤ وارتفع الى ٣٠ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٥.

الجدول رقم ١٤- قيمة الانتاج الزراعي وانتاج الاسماك في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الدنانير بالأسعار الجارية

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الانتاج الزراعي	٤٣ر٥	٣٨ر٧	٤٥ر٤	٤٦ر٤	٥٠ر٩	-
انتاج الاسماك	١٣ر٠	١٤ر٩	١٦ر٠	١٩ر٥	٣٠ر٨	-
الاجمالي	٥٥ر٥	٥٣ر٦	٦١ر٤	٦٥ر٩	٧١ر٧	-

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

* لم تتوافر لدى اللجنة ارقام يعتمد عليها عن سنة ١٩٨٦.

ويمكن استنتاج ان القطاع الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية - باستثناء عام ١٩٨٥ - لم يحقق نسبة النمو المتوقعة وقدرها ٤ر٢ في المائة سنويا وذلك للأسباب التي سبقت الاشارة اليها. وقد ادى هذا الى انخفاض قيمة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي من ٣٨ر١ في المائة عام ١٩٨١ الى ٢٤ر١ في المائة عام ١٩٨٥. وتشير الارقام المتاحة الى ان هذه المساهمة قد حققت بعض الارتفاع خلال سنة ١٩٨٦.

اما في اليمن الديمقراطية فقد ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من ٩ر٢ في المائة عام ١٩٨٢ الى ٩ر٦ في المائة عام ١٩٨٥ ثم الى ١٣ر٤ في المائة عام ١٩٨٦ ويعتبر الانخفاض الذي حققه الناتج المحلي الاجمالي من ٣٦٩ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٣١٠ر٦ مليون دينار عام ١٩٨٦ التفسير الاساسي لارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي.

وفيما يتعلق بالسياسة الزراعية فيحرص البلدان على اعطاء اهمية قصوى للوصول الى اكتفاء ذاتي في انتاج الخضروات والفواكه ثم الى اقصى درجة من الاكتفاء فيما يتعلق بانتاج الحبوب ومشتقاتها. ولهذا قام البلدان بوقف استيراد الخضروات والفواكه من الخارج لزيادة مساهمة الانتاج الزراعي المحلي في تزويد السوق الداخلي بهذه المنتجات. وقد حقق البلدان تقدما ملموسا في هذا المجال خلال السنوات الاخيرة حيث زاد انتاج الخضروات في الجمهورية العربية اليمنية مثلا من ٤ر٣٩١ الف طن عام ١٩٨١ الى ٣ر٤٣٢ الف طن عام ١٩٨٦ وبهذا حققت البلاد الاكتفاء الذاتي من الخضروات. اما انتاج الفواكه فقد حقق نجاحا كبيرا هو الاخر ولو ان الاسعار لا زالت مرتفعة ويرجع هذا الى ارتفاع تكاليف الانتاج والى ارتفاع نسبة الفوائد على القروض المقدمة من البنك الزراعي لذلك قد يكون من المناسب ان تدرس الحكومة امكانية خفض اسعار الفائدة وزيادة رأسمال البنك الزراعي ليتمكن من التوسع في اعماله. كما ان توفير وسائل الانتاج بالاسعار المناسبة عامل اساسي في تخفيض تكاليف الانتاج. هذا ويلاحظ ان هناك مشكلة اخرى ساهمت في السابق في انخفاض الانتاج الزراعي وهي هجرة عدد كبير من العمال من القطاع الزراعي الى دول الخليج النفطية للبحث عن فرص افضل للعمل وقد انعكس هذا سلبيا على القطاع الزراعي بدرجة اكبر من انعكاسه على بقية قطاعات الاقتصاد. وبالرغم من عودة الكثير من هؤلاء العمال الان الى ا ليمن الا انهم فضلوا البقاء في المدن الرئيسية وخاصة صنعاء والبحث عن وسائل للعيش غير الزراعة مثل الانشاءات والخدمات العامة. وتسعى الجهات المختصة لدراسة افضل السبل لتشجيع هؤلاء للعودة الى العمل في القطاع الزراعي ومنها تدريب هؤلاء على الوسائل الحديثة للانتاج وتوفير المستلزمات الضرورية لهم خاصة بعد ان ابتعدوا عن القطاع الزراعي طوال فترة عملهم في الدول الخليجية بالاضافة الى عدم اهتمامهم بالقطاع الزراعي نظرا لأن هذا القطاع بوضعه الحالي لا يستطيع منافسة القطاعات الاخرى وخاصة قطاع الخدمات العامة وقطاع النفط الحديث في توفير فرص العمل.

هذا ويتواصل الاهتمام بالقطاع الزراعي في البلدين خلال الخطة الخمسية الثالثة حيث تهدف الخطة الثالثة في اليمن الديمقراطية الى زيادة قيمة الانتاج الزراعي من ٩ر٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٥ر٦٦[1] مليون دينار عام ١٩٩٠ أي بزيادة قدرها ٦ر٣٠ في المائة خلال الخطة. اما في مجال صيد الاسماك فتهدف الخطة الى زيادة قيمة الانتاج من ٨ر٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٧ر٢٤ مليون دينار عام ١٩٩٠ أي بزيادة تقدر بحوالي ١٩ في المائة.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد خصص للقطاع الزراعي خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧-١٩٩١، ما يعادل ٩ر١١ في المائة من اجمالي الاستثمارات وذلك بهدف تحقيق نسبة نمو سنوية متوسطة قدرها ٣ في المائة. وسوف يخصص الجزء الاكبر من هذا الاستثمار في التوسع في انتاج الحبوب والفاكهة والتوسع في انشاء الجمعيات التعاونية والشركات المساهمة لاستغلال الاراضي البور والقابلة للاستصلاح على اسس اقتصادية ليتمكن القطاع من توفير الخامات الضرورية للصناعات بجانب زيادة المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الاساسية.

---

(١) انظر صحيفة الثورى، عدد ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧، ص ٧.

القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي في البلدين قطاعا صغيرا ويتركز اساسا في الصناعات الغذائية ومواد البنـــاء وبعض الصناعات الكيماوية الصغيرة. وقد حقق هذا القطاع نموا سريعا خلال السنوات القليلة الماضيـــة بفضل الاهتمام الذي أولته الحكومات في البلدين للتنمية الصناعية.

ففي اليمن الديمقراطية حقق القطاع الصناعي نسبة نمو سنوية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانيـــة (١٩٨١-١٩٨٥) تراوحت بين ٢ر٧ في المائة عام ١٩٨١ و ٧ر١٩ في المائة عام ١٩٨٥. اما في السنة الاولى مـــن الخطة الخمسية الثالثة أي عام ١٩٨٦ فقد حقق نسبة نمو سالبة بلغت نحو ٢ر٥ في المائة وهذا يرجع الـــى الاضطرابات السياسية التي مرت بها البلاد خلال بداية عام ١٩٨٦ والتي أدت الى انخفاض في الناتـــج المحلي الاجمالي بحوالي ١٦ في المائة بالاسعار الثابتة (الجدول رقم ١٦).

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد حقق القطاع الصناعي نسبة نمو تراوحت بين ٤ر٢٣ في المائـــة عام ١٩٨٢ وهي السنة الاولى في الخطة الخمسية الثانية و ٩ر٤٠ في المائة عام ١٩٨٦ وهي السنة الاخيـــرة من الخطة وذلك بالاسعار الجارية (الجدول رقم ١٦).

وعلى الرغم من نسبة النمو التي حققها القطاع الصناعي في البلدين خلال السنوات القليلة الماضيـــة والتي تعتبر من اعلى النسب التي حققها اي قطاع من قطاعات الاقتصاد فيهما الا ان نسبة مساهمة هـــذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لا تزال ضئيلة. حيث تراوحت هذه النسبة في اليمن الديمقراطية خـــلال سنوات الخطة الخمسية الثانية من ٦ في المائة عام ١٩٨١ و ٧ر٧ في المائة عام ١٩٨٥. اما في عـــام ١٩٨٦ فقد ارتفعت هذه النسبة الى ٨ر٧ في المائة الا ان هذا الارتفاع هو ارتفاع غير طبيعي وذلك يرجع الى انـه جاء نتيجة الانخفاض الكبير الذي حققه الناتج المحلي الاجمالي (الجدول رقم ١٥).

الجدول رقم ١٥- نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمال في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٦

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٦ر٠	٥ر٨	٦ر٠	٦ر٤	٧ر٧	٨ر٧
الجمهورية العربية اليمنية	٨ر٢	٨ر٢	٩ر٢	٩ر٦	٩ر١	١٤ر٥

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

الجدول رقم ١٦- معدلات نمو القطاع الصناعي في دولتي اليمن خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦
بالأسعار الجاريـــة

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٧ر٢	٣ر٩	١٤ر٠	١٢ر٧	١٩ر٧	-٥ر٢
الجمهورية العربية اليمنية	١٤ر٠	٢٣ر٤	٩ر٨	١٤ر٣	١٢٨ر٣	٤٠ر٩

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية من ٨ر٢ عام ١٩٨٢ و ١٤ر٥ في المائة عام ١٩٨٦ ويلاحظ من الجدول رقم ١٥ ان هناك قفزة في نسبة مساهمة هذا القطاع بين سنة ١٩٨٥ حيث كانت ٩ر١ في المائة وسنة ١٩٨٦ حيث وصلت الى ١٤ر٥ في المائة وتفسر هذه القفزة الظاهرية بانه خلال الاحصاء الذي اجري عام ١٩٨٦ كان هناك العديد من المنشآت الصناعية التي لم تدرج في الاحصاءات السابقة والتي تم ادراجها في احصاء عام ١٩٨٦.

اما من حيث كمية الانتاج فيلاحظ ان هناك زيادة مضطردة في انتاج اهم الصناعات في الجمهورية العربية اليمنية التي توفرت عنها بيانات دقيقة وحديثة. كما يلاحظ من الجدول رقم ١٧ ان الملح المستخرج خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية قد زادت من ٤ر٧٠ الف طن عام ١٩٨٢ الى ١٣٣ الف طن عام ١٩٨٦. كما ارتفعت كمية انتاج صناعات البسكويت والحلويات والتي لها أهمية خاصة في قطاع التصدير من ٦ر٣٥ الف طن عام ١٩٨٢ الى ٩ر٥٢ الف طن عام ١٩٨٦. كذلك ارتفع الانتاج من الاسمنت خلال نفس الفترة من ٦ر٢٤٣ الف طن الى ١ر٧٠٨ الف طن. اما الانتاج من أنابيب البلاستيك والتي اخذت هي الاخرى طريقها الى التصدير فقد ارتفع من ٣٣٢٤ طن عام ١٩٨٢ الى ٤٩٥٣ طن عام ١٩٨٦.

وبالنسبة لليمن الديمقراطية فلا تتوافر ارقام حديثة عن كمية الانتاج الصناعي الا ان الارقام المتاحة تدل على ان قيمة الانتاج الصناعي قد ارتفعت من ٦٤ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٤ر٨٩ مليون دينار عام ١٩٨٤ وذلك بالاسعار الجارية.

الجدول رقم ١٧- كمية اهم المنتجات الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ بالألف طن

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
استخراج الملح	٧٠ر٤	١٥١ر٤	١٦٧ر٠	١٦٩ر٠	١٣٣ر٠
البسكويت والحلويات	٣٥ر٦	٣١ر٩	٣٨ر٣	٥٠ر٣	٥٣ر٩
الاسمنت	٢٤٢ر٦	٦٣٣ر٤	٧٠٨ر٥	٦٩٨ر٢	٧٠٨ر١
أنابيب البلاستيك (بالطن)	٣٣٢٤	٣٥٠٨	٤٦٥١	٥٥٢٠	٤٩٥٣

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتخطيط والسابق الاشارة اليه.

ومما سبق يلاحظ ان أهم الصناعات في البلدين تتركز في الصناعات الغذائية ومواد البناء والصناعات البلاستيكية. هذا فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، اما الصناعات الاستخراجية فلم تكن تتجاوز استخراج الملح وقلة من الخامات المستخدمة في قطاع الانشاءات. وقد شهد هذا القطاع تطورا هاما في اواخر عام ١٩٨٧ ببدء تصدير النفط الخام الذي من المتوقع ان يلعب دورا رائدا في تحريك فروع الاقتصاد الاخرى وزيادة مساهمة الصناعة في الاقتصاد اليمني.

ويعاني القطاع الصناعي في البلدين من مشاكل عديدة تحول بينه وبين تحقيق الأهداف المناطة به، ويمكن تلخيص اهم هذه المشاكل فيما يلي:

١- المنافسة الاجنبية للصناعات المحلية والتي أدت الى عدم اتاحة الفرصة اللازمة لنموها؛

٢- ارتفاع تكاليف الانتاج لأن أغلب الصناعات تستخدم مواد اولية مستوردة؛

٣- عدم كفاية الموارد المخصصة لبعض المشاريع وخاصة تلك المقدمة عن طريق التسليف الصناعي ويرجع هذا الى انخفاض رأسمال بنك التسليف الصناعي في الجمهورية العربية اليمنية واتجاهه الى المساهمة او تمويل مشاريع تعتمد اعتمادا كليا على المواد الاولية المستوردة مثل الصناعات الكيماوية. وذلك بالرغم من انه تم التأكيد في الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢-١٩٨٦ على ضرورة التركيز على الصناعات التي تتوفر موادها الاولية محليا؛

٤- صغر حجم السوق مما يحرم الصناعات من الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير كما ان معظم الصناعات القائمة تعمل بأقل من طاقتها الانتاجية مما يساهم في زيادة التكاليف. وبالتالي عدم القدرة على منافسة السلع المستوردة والمماثلة؛

٥- نقص الكوادر المالية والادارية والفنية المحلية اللازمة لادارة المصانع المختلفة مما فرض الاستعانة بالخبرات الاجنبية ذات التكلفة العالية.

وخلال الخطة الخمسية الثالثة في اليمن الديمقراطية تم تخصيص مبلغ ٢٧٢ مليون دينار[١] للصناعة التحويلية (أي نحو ٤٦ر٦ في المائة من اجمالي الاستثمارات المخصصة للخطة) مما يدل على الاهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع وسوف يخصص الجزء الاكبر من هذا التوظيف للبحث عن المصادر الطبيعية وخاصة النفط. ولدعم هذا التوسع في الانتاج الصناعي سوف يتم التوسع في انتاج الكهرباء خلال الخطة حيث من المقدر ان يزداد انتاج الطاقة الكهربائية في حدود ٤٩ر٣ في المائة عما كان عليه عام ١٩٨٥[٢]. كما سيرتفع الانتاج من الصناعات الغذائية بمقدار ٩ر٤ مليون دينار خلال سنوات الخطة حيث سيزداد من ١٩ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٢٨ر٩ مليون دينار عام ١٩٩٠.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد خصص لقطاع الصناعة التحويلية خلال الخطة الخمسية الثالثة نحو ٩ر٤ في المائة من اجمالي الاستثمارات كما خصص للنفط والغاز حوالي ١٣ر٩ في المائة. وخصص لقطاع الكهرباء نحو ٦ر٩ في المائة من اجمالي الاستثمارات. وتهدف هذه الاستثمارات الى تحقيق نمو سنوي قدره ١٢ر٩ في المائة للصناعات التحويلية و ١٥ في المائة لقطاع الكهرباء والصناعات الاستخراجية. ومن المقرر ان يتم التركيز خلال سنوات الخطة على اقامة الصناعات التي تتوافر لها المواد الاولية محليا مثل الصناعات الجلدية والغذائية ومواد البناء بالاضافة الى صناعة تكرير النفط.

---

(١) انظر جريدة الثورى، عدد ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧، ص ٧.

(٢) المصدر السابق.

الطاقـــــة

ازداد استهلاك البلدين من الطاقة زيادة كبيرة منذ بدء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة فيهما في بداية السبعينات. وذلك امر طبيعي حيث تقترن مراحل التنمية الاولى بزيادة في استهـــلاك الطاقة نظرا لتحول نمط الاستهلاك عادة من المصادر التقليدية الى المصادر الحديثة من الطاقة فضلا عـــن ان ارتفاع مستوى المعيشة والتوسع في استخدام الاجهزة والمعدات المنزلية الحديثة يرفع من معـــدلات استهلاك الطاقة كما ان التصنيع الحديث يؤدي ايضا الى زيادة الاستهلاك من الطاقة ولو ان الجانب الأكبـر من الاستهلاك في البلدين يقع في القطاع العائلي وقطاع النقل والمواصلات وذلك لضآلة المنشـــآت الصناعية خاصة في مجال الصناعات التحويلية.

وكان البلدان في الماضي يعتمدان كلية على الاستيراد لتلبية الاحتياجات المحلية من المشتقـــات النفطية. الا ان هذا الوضع قد بدأ في التغير حيث تم اكتشاف النفط منذ اواخر سنة ١٩٨٧ حيث يتـــم الان تغطية جزء من الاستهلاك عن طريق النفط المنتج محليا.

الجدول رقم ١٨- الاستهلاك من المنتجات النفطية في اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية بآلاف الاطنان المترية

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٥٢٥ر٥	٥٥١ر٧	٥٦٢ر٨	٦٠٧ر٤	٦٣٧ر٩	٦٥٧ر٠
الجمهورية العربية اليمنية	٧٢٧ر٠	٩٤٢ر٠	-	٩٦٢ر٠	١٢٢١ر٠	١٦٣٨ر٠

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن في اليمن الديمقراطية، وأرقام الجمهورية العربية اليمنية مأخوذة عـــن دراسة الاسكوا عن تعزيز مؤسسات الطاقة في البلدين الأقل نموا في منطقة الاسكـــوا E/ESCWA/NR/87/17

ويتضح من الجدول رقم ١٨ الذي يبين استهلاك البلدين من المشتقات النفطية ان استهلاك اليمـــن الديمقراطية منها قد ارتفع من ٥٢٥ر٥ الف طن متري عام ١٩٨١ وهي السنة الاولى من الخطة الخمسيـــة الثانية الى حوالي ٦٣٧ر٩ الف طن عام ١٩٨٥. وواصل ارتفاعه الى ٦٥٧ الف طن عام ١٩٨٦ وهي السنـــة الاولى من الخطة الخمسية الثالثة. وكانت نسبة الزيادة المتوسطة خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٥ حوالـــي ٥ في المائة سنويا وتعتبر هذه النسبة معتدلة الى حد ما معتدلة اذا ما قورنت بنسبة زيادة الاستهلاك في الجمهورية العربية اليمنية والتي تراوحت بين ٥٠ في المائة عام ١٩٨٢ وهي السنة الاولى من الخطـــة الخمسية الثانية و ٣٤ في المائة عام ١٩٨٦ وهي السنة الاخيرة من الخطة (الجدول السابق).

اما فيما يتعلق بانتاج الطاقة الكهربائية فيلاحظ ان الانتاج في الجمهورية العربية اليمنية قد حقق نموا سريعا خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية، حيث ارتفع انتاج الطاقة الكهربائية من ١ر٢٨٣ جيجاواط ساعة عام ١٩٨٢ الى ١ر٦٩٧ جيجاواط ساعة عام ١٩٨٦ وبنسبة نمو سنوية متوسطة قدرها ٦ر٢٥ في المائة وهي نسبة عالية جدا وتدل على الاهتمام الذي اعطته الحكومة لقطاع توليد الكهرباء. اما في اليمن الديمقراطية فتدل الارقام المتوافرة (حتى ١٩٨٤ فقط) على ان انتاج الكهرباء قد ارتفع من ٢٦٠ جيجاواط ساعة عام ١٩٨١ الى ٢٨٠ جيجاواط ساعة عام ١٩٨٤ (الجدول رقم ١٩).

الجدول رقم ١٩- انتاج الطاقة الكهربائية بالجيجاواط ساعة

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٠ر٢٦٠	٠ر٢٥٧	٠ر٢٨٠	٠ر٢٨٠	٠ر٤٠٥	-
الجمهورية العربية اليمنية	٠ر٢٢٨	١ر٢٨٣	٥ر٣٥٥	٨ر٤٤٥	٠ر٤٨٢	١ر٦٩٧

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

اما كمية الاستهلاك من الطاقة فنلاحظ انه في اليمن الديمقراطية تستهلك كل الطاقة المولدة اما في الجمهورية العربية اليمنية فان استهلاك الطاقة «الطاقة المباعة» قد ارتفع من ٨ر٢٠٣ جيجاواط ساعة عام ١٩٨٢ الى ٦ر٤٠٢ جيجاواط ساعة عام ١٩٨٦ اي بنسبة زيادة سنوية متوسطة قدرها ١ر٢٠ في المائة وهي نسبة تقل عن نسبة الزيادة في الطاقة المولدة والتي بلغت ٦ر٢٥ في المائة سنويا خلال نفس الفترة.

الجدول رقم ٢٠- الطاقة المباعة في البلدين بالجيجاواط ساعة

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٠ر٢٦٠	٠ر٢٥٧	٠ر٢٨٠	٠ر٢٧٥	٠ر٤٤٤	٠ر٤٤٩
الجمهورية العربية اليمنية	٤ر١٦١	٨ر٢٠٣	٩ر٢٣٨	٤ر٢٨٧	٠ر٣٣٩	٦ر٤٠٢

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

وكما اشرنا سابقا يتم استهلاك الجانب الأكبر من الطاقة الكهربائية المولدة في الجمهورية العربية اليمنية في المنازل والمحلات التجارية حيث تدل احصائيات عام ١٩٨٦ ان ٧١ في المائة من اجمالي الطاقة المباعة استهلكت في نطاق المنازل والمحلات و ٩ في المائة فقط من الطاقة استهلكت من قبل القطاع الصناعي في حين تم استهلاك ١٦ في المائة في الدوائر الحكومية.

ولما كان القطاع الصناعي ما زال صغيرا فان استهلاكه من الكهرباء يمثل نسبة ضئيلة الا انه من المتوقع ان ترتفع معدلات الاستهلاك في هذا القطاع خلال السنوات القليلة القادمة بسبب التوسع في المشاريع الصناعية سواء في القطاع الخاص او العام. كما ان التوسع في انشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية سوف يساهم في زيادة الاستهلاك.

وقد اولت الحكومة اهمية كبيرة لقطاع توليد الكهرباء في اليمن الديمقراطية خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة حيث تهدف الخطة الى زيادة الانتاج الى ٨٠٠ كيلوواط ساعة بزيادة قدرها ٤٩ر٣ في المائة مقارنة بانتاج عام ١٩٨٥ وسيترتب على ذلك زيادة نسبة المستفيدين من الكهرباء من ٤١ر٤ في المائة عام ١٩٨٥ الى ٤٨ر٤ في المائة عام ١٩٩٠.

أما في الجمهورية العربية اليمنية فقد خصص لقطاع الكهرباء والماء خلال الخطة الخمسية الثالثة ٦ر٩ في المائة من اجمالي الاستثمارات وذلك لتحقيق نسبة نمو سنوية متوسطة قدرها ١٥ في المائة خلال سنوات الخطة. وتهدف هذه الاستثمارات الى تكملة المحطات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية وانشاء شبكات التوزيع من محطات التوليد الى مناطق الاستهلاك وخاصة في المناطق الريفية.

النقل والمواصلات

تولي الدول النامية اهمية خاصة لقطاع النقل والمواصلات كجزء اساسي من عملية التنمية، وذلك للربط بين المناطق المختلفة داخليا ولربط الدولة مع العالم الخارجي عن طريق انشاء شبكات الاتصال الحديثة.

ويعتبر قطاع النقل والمواصلات في دولتي اليمن من اهم القطاعات بسبب طبيعة التضاريس في البلدين والتي ادت الى صعوبة الانتقال من منطقة لاخرى وايضا بسبب التشتت السكاني في مراكز صغيرة متباعدة مما يجعل الربط بينها من الامور غير اليسيرة. لذلك ولغيره من العوامل الاجتماعية والاقتصادية فقد حظي القطاع منذ بداية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأولوية في خطط التنمية.

وقد خصص لهذا القطاع جزء كبير من الاستثمارات الاجمالية خلال خطط التنمية المختلفة التي نفذت حتى الان في البلدين. فخلال البرنامج الانمائي الثلاثي في اليمن الديمقراطية خصص لهذا القطاع ٣٩ر٥ في المائة من اجمالي الاستثمارات. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد بلغت تلك النسبة في البرنامج الانمائي الثلاثي حوالي ٣١ر٢ في المائة.

وقد اسفرت جهود البلدين في تنمية قطاع النقل والمواصلات عن نتائج ايجابية، حيث يلاحظ من الجدول رقم ٣١ ان اطوال الطرق التي نفذت خلال السنوات الماضية قد زادت في اليمن الديمقراطية من ١٥٦٩ر٢ كيلومتر عام ١٩٨١ الى ١٩٣٨ر٥ كيلومتر عام ١٩٨٤. وفي الجمهورية العربية اليمنية زادت اطوال الطرق المعبدة من ١٥٧٨ كيلومتر عام ١٩٨١ الى ٢٢٩٦ كيلومتر عام ١٩٨٦. وبذلك تم ربط معظم المدن الرئيسية بطرق حديثة نسبيا تساعد على انسياب المرور ونقل البضائع لمختلف مراكز المحافظات.

اما في قطاع الاتصالات فقد ازداد عدد مشتركي الهاتف في البلدين زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفع العدد في اليمن الديمقراطية من ١٢٣٠٠ مشترك عام ١٩٨١ الى ١٧١٠٠ مشترك عام ١٩٨٤ (الجدول رقم ٣٢). اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ارتفع من ٢٧٣٧٤ مشترك عام ١٩٨١ الى ٨٥٦٥٤ مشترك عام ١٩٨٦ (الجدول السابق) وهو توسع يدل على مدى الاهتمام الذي اولته الحكومة لربط مختلف عواصم المحافظات لتسهيل عملية الاتصالات اليومية. الا انه يلاحظ ان حوالي ٤٥ر٨ في المائة من المشتركين هم من مدينة صنعاء في حين لا تزيد نسبة الهواتف في المدينة الثانية تعز عن ١٩ر٢ في المائة من اجمالي الخطوط الهاتفية.

ونتيجة للأولوية التي حظي بها هذا القطاع في البلدين زادت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، حيث وصلت نسبة المساهمة في اليمن الديمقراطية الى ٩ر٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة ١٩٨٦. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد تراوحت هذه النسبة بين ٣ر٨ في المائة عام ١٩٨١ و ٣ر٦ في المائة عام ١٩٨٦ (الجدول رقم ٣٣).

الجدول رقم ٣١- اطوال الطرق المعبدة في اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بالكيلومترات

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	١٥٦٩ر٢	١٧٧٤ر٥	١٨٥١ر١	١٩٢٨ر٥	-	-
الجمهورية العربية اليمنية	١٥٧٨ر٠	٢٠٣١ر٠	٢٠٨٦ر٠	٢٢٤١ر٠	٢٢٩٣ر٠	٢٣٨٦ر٠

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

الجدول رقم ٣٢- عدد مشتركي الهاتف في اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	١٢٢٠٠	١٥٢٠٠	١٦٦٠٠	١٧١٠٠	-	-
الجمهورية العربية اليمنية	٢٧٣٧٤	٤١١٢٥	٥٢٢٩٥	٦٣٢٥٥	٧٥٢٨٠	٨٥٦٥٤

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

وخلال خطة التنمية الخمسية الثالثة في البلدين تواصل الحكومتان اعطاء اهمية بارزة لهذا القطاع. ففي اليمن الديمقراطية سيتم تخصيص حوال ٨٨ر٩ مليون دينار لهذا القطاع مما يرفع من نسبة مساهمته الى ١٨ر٣ في المائة من اجمالي الاستثمارات المخصصة للخطة. كما سيستمر التركيز خلال الخطة على الاستمرار في تطوير الهياكل الاساسية وخاصة فيما يتعلق بتحسين وسائط النقل لخدمة الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد الوطني. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد تم تخصيص نسبة ٨ر٩ في المائة من اجمالي الاستثمارات لقطاع النقل والمواصلات. وسيتم التركيز خلال الخطة الخمسية الثالثة على مواصلة التوسع في شبكات الطرق لربط المناطق النائية ولربط مراكز الانتاج في الارياف بمناطق الاستهلاك

في عواصم المحافظات بالاضافة الى التوسع في شبكات الاتصالات المختلفة وخاصة الهواتف. وسوف يساعد اكتشاف النفط على التوسع في شبكات الاتصالات سواء الداخلية او الخارجية كما سيساعد على انشاء الطرق المختلفة لربط المناطق النفطية بمراكز التصدير.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققه البلدان في هذا المجال الا ان الطريق ما زال طويلا لربط مختلف المناطق ببعضها وخاصة ربط المناطق الريفية النائية بمراكز المدن وربط مناطق الانتاج وخاصة الزراعي بمراكز الاستهلاك. ويتطلب تحقيق هذا الهدف موارد مالية كبيرة اضافة الى الموارد البشرية المدربة القادرة على صيانة اجهزة الاتصالات الحديثة المعقدة.

الجدول رقم ٢٣- مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الاجمالي في دولتي اليمن خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٩ر٠	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٧	٨ر٦	٨ر٨
الجمهورية العربية اليمنية	٣ر٨	٣ر٧	٣ر٨	٣ر٧	٣ر٦	-

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

التجارة الخارجيـــة

تعتمد كل من جمهوريتي اليمن اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية للحصول على ما تحتاجانه مـــن سلع استهلاكية وسلع رأسمالية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا تقتصر الواردات علـــى السلع المعمرة والالات والمعدات بل تتعدى ذلك الى المواد الغذائية المختلفة وخاصة الحبوب ومشتقاتها.

أما قطاع التصدير في البلدين فهو قطاع صغير جدا حيث لا تتعدى حصيلة الصادرات ١ر٩ في المائـــة من قيمة الواردات في الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨٦ ونحو ٥ في المائة في اليمن الديمقراطية.

وتمثل الواردات من المواد الغذائية من ٢٥-٣٠ في المائة من اجمالي الواردات في البلدين.

وقد ادت التحويلات التي قام بها العمال المهاجرون في دول الخليج النفطية في بداية السبعينـــات وحتى اوائل الثمانينات بالاضافة الى الهبات والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والدول الشقيقـــة الى زيادة في الموارد المالية المتاحة للدولتين في الوقت الذي لم تستطع فيه القطاعات الانتاجية زيـــادة العرض المحلي من السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات المتزايدة الامر الذي ادى الى زيادة الاعتماد علـــى الواردات. وكان العجز في الميزان التجاري في البداية يمول عن طريق الهبات والمساعدات والتحويلات أي ان زيادة الواردات لم تكن تشكل حتى اواخر السبعينات مشكلة كبيرة في البلدين الا ان الامر تغير بعـــد انخفاض اسعار وعوائد النفط للدول المصدرة مما نتج عنه انخفاض في قيمة التحويلات وكذلك الهبـــات والمساعدات الخارجية الامر الذي كانت له آثاره السلبية على اقتصاد البلدين، وخاصة على الوضع المالـــي وارصدة البلدين من العملات الصعبة. ولم تجد الدولتان امام هذا الوضع الجديد الذي فرضه انخفـــاض ارصدتها من العملات الصعبة الا اتخاذ اجراءات تقشفية ترمي الى تخفيض الواردات من بداية عـــام ١٩٨٣. وكان هذا الانخفاض أشد في اليمن الديمقراطية خلال سنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. حيث يتبين من الجدول رقم ٢٤ ان قيمة الواردات انخفضت من ٨ر٣٨٤ مليون دينار عام ١٩٨٤ الى ٢ر٣٤١ مليون دينار عام ١٩٨٥ ثـــم انخفضت بنسبة اكبر عام ١٩٨٦ حيث لم يتعد قيمة ما استورد ٨ر١٦٦ مليون دينار. وبالرغم من الاجـــراءات الرامية الى تقليل العجز في الميزان التجاري لم يتمكن قطاع التصدير من النمو للاسهام في تخفيض العجـــز الكبير في الميزان التجاري. بل لقد شهد قطاع التصدير انخفاضا خلال نفس الفترة حيث انخفضت قيمـــة الصادرات من ٩ر١٣ مليون دينار عام ١٩٨٣ الى ٦ر١٠ مليون دينار عام ١٩٨٤ ثم ارتفعت عام ١٩٨٥ قليـــلا لتصل الى ١ر١٣ مليون دينار ثم عادت الى الانخفاض من جديد عام ١٩٨٦ حيث لم تتجاوز ٨ر٨ مليون دينار. وبلغت قيمة الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ٢ر٧٦ في المائة عام ١٩٨٤ الا انها انخفضت الـــى ٣ر٦٥ في المائة عام ١٩٨٥ ثم الى ٧ر٥٣ في المائة عام ١٩٨٦ ويرجع هذا الى انخفاض قيمة الواردات وليـــس الى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي. اذ انها كانت خلال السنوات القليلة الماضية نحو ٨٥ في المائة مـــن قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد شهدت الواردات زيادة كبيرة مماثلة للزيادة التي شهدتهـــا الواردات في اليمن الديمقراطية خلال نفس الفترة تقريبا. حيث ارتفعت قيمة الواردات مـــن ٧٣٤٠

مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٩٥٧٣ مليون ريال عام ١٩٨٥ ثم انخفضت الى ٧٩٤٢ر٩ مليون ريال عـــام ١٩٨٦ الامر الذي ادى الى تفاقم العجز في الميزان التجاري الذي ارتفع من ٧١٢٣ر١ مليون ريال عام ١٩٨١ الـــى ٩٤٧٦ر٣ مليون ريال عام ١٩٨٥ قبل ان ينخفض الى ٧٧٨٩ر٩ مليون ريال عام ١٩٨٦ (الجدول رقم ٣٥) نتيجـــة للاجراءات والسياسات التي اتبعتها الدولة للتقليل من الاستيراد.

الجدول رقم ٣٤- ملخص التجارة الخارجية في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الصادرات	١٦ر٨	١٣ر١	١٣ر٩	١٠ر٦	١٣ر١	٨ر٨
الواردات	٣٤٨ر٨	٣٦٨ر١	٣٦٥ر٣	٣٨٤ر٨	٣٤١ر٢	١٦٦ر٨
الميزان التجاري	-٣٣٢	-٣٥٥	-٣٥١ر٤	-٣٧٤ر٢	-٣٢٨ر١	-١٥٨

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

الجدول رقم ٣٥- ملخص التجارة الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الصادرات	٣١٦ر٦	١١٣ر٣	٨٥ر٩	٨٤ر١	٩٦ر٧	١٥٣ر٠
الواردات	٧٣٤٠ر٠	٦٩٤٠ر٠	٧٢٩٣ر٠	٨٣٣٣ر٠	٩٥٧٣ر٠	٧٩٤٢ر٩
الميزان التجاري	-٧١٢٣ر٤	-٦٨٣٦ر٨	-٧٢٠٧ر١	-٨٢٤٨ر٩	-٩٤٧٦ر٣	-٧٧٨٩ر٩

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

وقد انخفضت قيمة الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٦٠ في المائة عام ١٩٨١ الى ٤٠ر٤ في المائة عام ١٩٨٥ ثم الى ٣١ر٣ في المائة فقط عام ١٩٨٦.

وقد لعبت الواردات من الموارد الغذائية دورا بارزا في زيادة قيمة الواردات الاجمالية في الجمهورية العربية اليمنية حيث تراوحت نسبتها بين ٢٩ر٣ في المائة عام ١٩٨٢ و ٢٨ر٤ في المائة عام ١٩٨٥ تليها الالات والمعدات التي تراوحت نسبتها بين ١٩ر٣ و ٢٣ر١ في المائة خلال نفس الفترة.

ويلاحظ ان انخفاض نسبة الواردات من المواد الغذائية خلال السنوات ١٩٨٢ و ١٩٨٥ يرجع الى عاملين: الاول تحسن الانتاج الزراعي خلال موسمي ١٩٨٥ و ١٩٨٦؛ والثاني القرارات التي اتخذت لوقف استيراد الخضروات والفواكه لتشجيع الانتاج المحلي مما حقق الاكتفاء الذاتي من انتاج الخضروات في الجمهورية العربية اليمنية.

وتشير الارقام المتوفرة عن الواردات في الجمهورية العربية اليمنية في ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ الى ان الواردات قد شهدت ارتفاعا خلال الربع الثاني حيث وصلت قيمتها الى ٣٨٠٧ر٦ مليون ريال بعد ان كانت خلال الربع الاول ٢٤١٧ر٩ مليون ريال. الا انها عادت وانخفضت خلال الربع الثالث حيث وصلت قيمتها الى ١٩٨١ر٩ مليون ريال[1]. كما ان الصادرات قد انخفضت خلال نفس الفترة من ٥٩ر٨ مليون ريال خلال الربع الاول الى ٣٢ر٣ مليون ريال خلال الربع الثالث في حين لم تتجاوز ٣ر٨ مليون ريال خلال الربع الثاني. ومن المتوقع ان ترتفع قيمة الصادرات ارتفاعا كبيرا خلال الربع الرابع من عام ١٩٨٧ حيث بدأ تصدير النفط في اواخر العام الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع قيمة الصادرات. كما ان قيمة الواردات من المنتظر ان ترتفع خلال الربع الرابع من عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ وذلك بسبب استيراد معدات النفط وخاصة معدات التكرير، الا انه ينتظر تحسن في وضع الميزان التجاري بالرغم من انه سيبقى يعاني من حالة العجز لفترة طويلة الى ان تتمكن البلاد من التوسيع الطاقة الانتاجية المحلية وهو ما سيتيح لها تلبية الاحتياجات بصورة اكبر وزيادة طاقتها التصديرية.

---

(١) البنك المركزي اليمني، نشرة احصائية مالية ربع سنوية، تموز/يوليو-ايلول/سبتمبر ١٩٨٧.

ميزان المدفوعات

يعاني الميزان التجاري في البلدين من حالة عجز شبه دائم وذلك بسبب استمرار ارتفاع قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا خلال السبعينات وبداية الثمانينات في الوقت الذي شهد فيه قطاع التصدير انخفاضا، حيث انخفضت قيمة الصادرات في اليمن الديمقراطية من ١٦ر٨ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٨ر٨ مليون دينار فقط عام ١٩٨٦ في الوقت الذي شهدت فيه الواردات ارتفاعا حادا حتى عام ١٩٨٤، الامر الذي ادى الى زيادة العجز في الميزان التجاري من ١٣٣ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٢٧٤ر٣ عام ١٩٨٤ (الجدول رقم ٣٦). ثم بدأ العجز في الانخفاض بعد ذلك حتى وصل عام ١٩٨٦ الى ١٥٨ مليون دينار فقط وذلك بسبب الحد من الواردات التي انخفضت بنحو ٣٠ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٨٥.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد زاد العجز في الميزان التجاري من ٧٨٢٠ر٤ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٨٧٦٤ر١ مليون ريال عام ١٩٨٢ الا انه شهد انخفاضا بعد ذلك حيث وصل الى ٧٥٤٦ر٥ مليون ريال عام ١٩٨٦ (الجدول رقم ٣٧) بسبب انخفاض قيمة الواردات من ٧٨٦٧ر٨ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٧٦٩٩ر٥ مليون ريال عام ١٩٨٦ بعد ان كانت ٨٧٨٥ر٧ مليون ريال عام ١٩٨٢. كما شهد قطاع التصدير بعض التحسن خلال السنوات الاخيرة حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٤٧ر٧ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٣٥٣ مليون ريال عام ١٩٨٦.

وشهد الحساب الجاري في البلدين بعض التحسن لانخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري ولو بصورة طفيفة.

اما التحويلات الخاصة فقد ارتفعت في الجمهورية العربية اليمنية من ٤٤٤٤ر٣ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٦٠٣٠ مليون ريال عام ١٩٨٥ ثم انخفضت الى ٥٨٦٧ر٣ مليون ريال عام ١٩٨٦. وواصلت انخفاضها خلال سنة ١٩٨٧ حيث انخفضت من ٣٧١٥ مليون ريال خلال الربع الاول من عام ١٩٨٧ الى ٣٢٥ر٦ مليون ريال فقط خلال الربع الثالث من العام نفسه.

ومن المتوقع ان تواصل التحويلات الخاصة انخفاضها خلال السنوات القادمة وذلك لاحتمال تزايد عودة العاملين في دول الخليج، بسبب الركود الاقتصادي الذي يسود في تلك المنطقة ولتغيير طبيعة النشاط الاقتصادي فيها لاستكمال مشاريع البنية الاساسية.

الجدول رقم ٣٦- ميزان المدفوعات في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الدنانير

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الصادرات (فوب)	١٦ر٨	١٣ر١	١٣ر٩	١٠ر٦	١٣ر١	٨ر٨
الواردات (سيف)	٣٤٨ر٨	٢٦٨ر١	٢٦٥ر٣	٢٨٤ر٨	٢٤١ر٣	١٦٦ر٨
الميزان التجاري	-٣٣٢ر٠٠	-٢٥٥ر٠٠	-٢٥١ر٤	-٢٧٤ر٢	-٢٢٨ر١	-١٥٨ر٠٠
الخدمات صافي	١٧ر٦	١٤ر٩	٤ر٢	٣ر٢	-	-
التحويلات الخاصة صافي	١٣١ر٩	١٤٨ر٨	١٥٢ر١	١٥٦ر٧	-	-
التحويلات الرسمية	٤١ر١	٤٣ر٤	١٤ر٦	١٠ر٢	-	-
الميزان التجاري	-٤١ر٤	-٤٧ر٩	-٨٠ر٥	-٩٥ر١	-	-
القروض	٦٠ر٧	٦٠ر٥	٦٧ر٠	٤٨ر٠	-	-
تحركات رأسمالية اخرى	-	-٣٠ر٠٠	٣٣ر٨	-١ر١	-	-
صافي الخطأ والسهو	-٥ر٢	-٧ر٢	-٦ر٣	٢٣ر٦	-	-
الميزان العام	١٤ر١	٣ر٤	٤ر٠	-٢٤ر٦	-	-

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

الجدول رقم ٣٧- ميزان المدفوعات في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الريالات

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الصادرات	٤٧ر٤	٣١ر٦	٤٤ر٠	٤٧ر٥	٦١ر٠	١٥٣ر٠
الواردات	٧٨٦٧ر٨	٨٧٨٥ر٧	٨٠٨٣ر٠	٧٥٠٧ر٣	٧٩٥٩ر٤	٧٦٩٩ر٥
الميزان التجاري	-٧٨٢٠ر٤	-٨٧٦٤ر١	-٨٠٣٨ر٠	-٧٤٥٩ر٧	-٧٨٩٨ر٤	-٧٥٤٦ر٥
الحساب الجاري	-٢٩٨٩ر٤	-٣٦٦٦ر٣	-٢٤٥١ر٥	-١٦٦٣ر٠	-٢١٩٦ر٧	-١١٥٨ر٦
الحساب غير المنظور	٤٨٣١ر٠	٦٠٩٦ر٨	٥٥٨٦ر٥	٥٧٩٦ر٧	٥٧١٢ر٣	٦٣٨٧ر٩
حساب رأس المال	١٣٩٠ر١	٨٦٧ر٠	١٣٣٣ر٦	٥٤٨ر٠	٨٦٣ر٧	٢٠٠١ر٦
الاخطاء والمحذوفات	١٠٤ر١	١٠٦ر٦	٣٥٣ر٦	٤٧١ر٣	٣٠٠ر٤	٧٧٦ر٤
موقف ميزان المدفوعات	-١١٨٠ر٣	-١٤٩٨ر٥	-٩٧٤ر٣	-٦٤٣ر٨	-٢١٥٠ر٣	١٦١٩ر٤

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٥ الصادر في صنعاء في عام ١٩٨٦ عن الجهاز المركزي للتخطيط ونشرة المصرف المركزي عن الربع الثالث لعام ١٩٨٧ الصادرة عن المصرف المركزي اليمني.

اما في اليمن الديمقراطية فالارقام المتوافرة حتى سنة ١٩٨٤ تشير الى ان التحويلات الخاصة قد شهدت ارتفاعا خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ حيث ارتفعت من ٩ر١٣١ مليون دينار خلال سنة ١٩٨١ الى ٧ر١٥٦ مليون دينار عام ١٩٨٤. وبالرغم من عدم توفر أرقام دقيقة بعد عام ١٩٨٤ الا ان كل الدلائل تشير الى حدوث انخفاض في قيمة التحويلات الخاصة لعودة عدد من العاملين في دول الخليج.

اما بالنسبة لحساب رأس المال فيلاحظ انه قد شهد انخفاضا خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٥ في الجمهورية العربية اليمنية من ١ر١٣٩٠ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٧ر٨٦٣ مليون ريال فقط عام ١٩٨٥ الا انه حقق ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٨٦ حيث وصل الى ٦ر٢٠٠٨ مليون ريال. ويرجع السبب في ذلك الى زيادة قيمة القروض قصيرة الأجل التي ارتفعت من ٨٠ مليون ريال فقط عام ١٩٨٥ الى ٩ر١٢٩١ مليون ريال عام ١٩٨٦.

اما في اليمن الديمقراطية فتشير الارقام المتوافرة الى ان قيمة القروض قد انخفضت من ٧ر٦٠ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٤٨ مليون دينار فقط عام ١٩٨٤.

وبالنسبة للموقف العام لميزان المدفوعات يلاحظ انه في الجمهورية العربية اليمنية هناك عجز شبه مستمر خلال السنوات الماضية باستثناء عام ١٩٨٦ حيث حقق فائضا لأول مرة منذ عدة سنوات ويعود ذلك لسببين رئيسيين الاول انخفاض العجز في الميزان التجاري من ٤ر٧٨٩٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٥ر٧٥٤٦ مليون ريال عام ١٩٨٦. والثاني الزيادة في الحساب غير المنظور الذي ارتفع رصيده من ٣ر٥٧٠٢ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٩ر٦٣٨٧ مليون ريال عام ١٩٨٦.

اما في اليمن الديمقراطية فقد حيث كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا حتى عام ١٩٨٣ الا انه انقلب الى عجز عام ١٩٨٤ بلغ ٦ر٣٤ مليون دينار وذلك بسبب الزيادة في عجز الميزان التجاري من ٤ر٣٥١ مليون دينار عام ١٩٨٣ الى ٣ر٣٧٤ مليون دينار عام ١٩٨٤. اما في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فمن المتوقع ان يكون ميزان المدفوعات قد حقق تحسنا ولو طفيفا وذلك لتقلص الاستيراد نتيجة للاجراءات والسياسات التي اتبعتها الدولة لمواجهة انخفاض حصيلة البلد من العملات الصعبة.

المساعدات الدولية المقدمة للدولتين الأقل نموا في منطقة غربي آسيا

تعتمد دولتا اليمن اعتمادا رئيسيا على المعونات الخارجية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهما في هذا لا تختلفان عن بقية الدول النامية بل ان حاجتهما اشد للمساعدات الخارجية وذلك نظرا لافتقارهما للموارد المادية اللازمة ولانخفاض مستوى الدخل الفردي فيهما مما يحول دون تراكم اي مدخرات محلية ذات اهمية. لذلك فان الادخار المحلي لم يلعب اي دور في عملية التنمية. كما ان اعتماد الدولتين على المساعدات الخارجية لا يقتصر فقط على تمويل برامج التنمية بل يتعداها الى تمويل الانفاق على الاستهلاك، وقد لعبت التحويلات التي كان يقوم بها العمال اليمنيون والموظفون في دول الخليج دورا اساسيا في تمويل الاستهلاك وجانب ضئيل من الاستثمار الا ان هذا المصدر المهم بدأ يتناقص خلال السنوات الماضية بسبب الوضع الاقتصادي في الدول المضيفة الذي نتج عن انخفاض عائداتها من تصدير النفط.

وقد اثر انخفاض اسعار النفط على مقدرة الدول النفطية على تقديم المساعدات والهبات بنفس المستويات السابقة الامر الذي اثر سلبيا على الوضع الاقتصادي في دولتي اليمن وذلك في الوقت الذي تعكف فيه على تنفيذ برامج انمائية للرفع من مستوى معيشة مواطنيهما وبناء الهياكل الاساسية لاقتصادهما اللازمة لتوسيع وتطوير الطاقات الانتاجية.

ويلاحظ من الجدول رقم ٣٨ ان المساعدات المقدمة الى اليمن الديمقراطية من قبل المؤسسات والصناديق العربية الوطنية والاقليمية قد تذبذبت خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ حيث انخفضت من ٦ر٦١ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٣ر٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ ثم ارتفعت بعد ذلك الى ٣ر٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ الا انها عادت وانخفضت عام ١٩٨٦ لتصل الى ٧ر٣٦ مليون دولار. والانخفاض الحاد في حجم المعونات في عام ١٩٨٦ ترافق مع الظروف السياسية التي مرت بها البلاد والتي نتج عنها تدمير بعض المنشآت وإحداث اضرار اقتصادية انعكست سلبيا على الاقتصاد الوطني الذي حقق نسبة نمو سالبة بلغت حوالي ١٦ في المائة.

الجدول رقم ٣٨- المساعدات المالية المقدمة من المؤسسات المالية العربية (الوطنية والاقليمية) لدولتي اليمن خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ بملايين الدولارات

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	الاجمالي
اليمن الديمقراطية	٦ر٦١	٣ر٥٤	٣ر٣٠	٠ر٧١	٣ر٩٤	٧ر٣٦	٣ر٣٤٨
الجمهورية العربية اليمنية	٣ر٧٢	٨ر١٦٣	٦ر٩٣	٧ر٧٣	١ر٧٩	٨ر٦٠	٣ر٥٤٠

المصدر: Arab National and Regional Institutions, Financing Operations, Cumulative Summary, 31.12.1986.

اما بالنسبة للمساعدات المقدمة للجمهورية العربية اليمنية من المؤسسات المالية العربية الوطنية والاقليمية خلال نفس الفترة فيلاحظ ان هناك ايضا تذبذبا في حجمها خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ حيث ارتفعت من ٧٣ر٢ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ١٦٣ر٨ مليون دولار الا انها عادت وانخفضت الى ٧٣ر٧ مليون دولار عام ١٩٨٤، ثم ارتفعت قليلا عام ١٩٨٥ الى ٧٩ر١ مليون دولار الا انها عادت وانخفضت الى ٦٠ر٨ مليون دولار فقط عام ١٩٨٦. ويمكن ارجاع الارتفاع الذي حققته المساعدات خلال سنة ١٩٨٣ الى انها كانت السنة الاولى من الخطة الثانية التي تدفقت فيها المساعدات والقروض لتمويل المشاريع المدرجة فيها بالاضافة الى انها كانت السنة التي تضررت فيها البلاد من الزلازل، الامر الذي جعل عدة دول تقوم بتقديم مساعدات انسانية عاجلة. ومن المتوقع ان يستمر الاتجاه التنازلي لقيمة المساعدات والهبات المقدمة للجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات القادمة وذلك لعدة عوامل ربما يكون من بينها اكتشاف النفط مما سيجعل دولا عديدة تخفض من قيمة مساعداتها وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى انه بالرغم من أهمية اكتشاف النفط في الجمهورية العربية اليمنية الا انه ليس من المحتمل ان يكون دوره اساسيا خلال السنوات القليلة القادمة وذلك لصغر الاحتياطي (٥٠٠ مليون برميل) من ناحية والى الاحتياجات الكبيرة للبلاد من العملات الصعبة من ناحية اخرى ولذلك فان البلاد ستظل بحاجة ماسة الى المساعدات الخارجية خلال الفترة القادمة خاصة في ظل تناقص اهم مصدر للعملات الصعبة في البلاد وهو تحويلات العمال المغتربين في دول الخليج النفطية. ومن المتوقع ان تتناقص قيمة المساعدات الرسمية المقدمة للبلدين والتي كانت قد زادت زيادة ملحوظة خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات. ففي الجمهورية العربية اليمنية ارتفعت قيمة هذه المساعدات من ١١٢ مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة (حوالي ٦٦٥ مليون ريال) عام ١٩٨٠ الى ٣٨٤ مليون وحدة عام ١٩٨١ ثم وصلت عام ١٩٨٣ الى ٣٩٣ر١ مليون وحدة ثم بدأت في الانخفاض بعد عام ١٩٨٣ حيث وصلت الى ١٠١ر٠ مليون وحدة عام ١٩٨٥ ثم عادت وشهدت ارتفاعا بسيطا في عام ١٩٨٦ حيث ارتفعت الى ٣١٤ر٨ مليون وحدة.

اما في اليمن الديمقراطية فان الارقام المتوافرة حتى عام ١٩٨٤ تشير الى انه حدث انخفاض في قيمة المساعدات الرسمية المقدمة (من غير دول الاوبك) خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٤. حيث انخفضت قيمة هذه المساعدات من ١١٥ وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة عام ١٩٨٤ الى ٣٩ وحدة فقط عام ١٩٨٤ (الجدول رقم ٣٩).

الجدول رقم ٣٩- المساعدات الرسمية المقدمة لدولتي اليمن خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٦
بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٠ر٦١	٠ر١٠٣	٠ر١١٥	٠ر٤٠	٠ر٣٩	-	-
الجمهورية العربية اليمنية	٠ر١١٢	٠ر٣٨٤	١ر٣٩٣	١ر١٤٩	٩ر١٣٧	٠ر١٠١	٨ر٢١٤

المصدر: (IMF), Balance of Payments Statistics, 1987.

وقد اقترن الانخفاض في قيمة المساعدات الرسمية للبلدين خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦ بتقليص تحويلات العمال المغتربين الامر الذي زاد من التأثير السلبي على اقتصاد البلدين والذي نتج عنه انخفاض في قيمة الاستثمارات السنوية مما يؤكد مدى الارتباط الوثيق بين قيمة المساعدات المقدمة لدولتي اليمن ومعدلات النمو الاقتصادي فيهما.

ويبدو هذا اكثر وضوحا اذا لاحظنا الجدول رقم ٣٠ والذي يبين نسبة مساهمة التمويل الخارجي في تنفيذ البرامج الانمائية في البلدين.

ويتضح من الجدول ان حصة التمويل الخارجي من الاستثمار في اليمن الديمقراطية قد ارتفعت من ٤ر٣٩ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٤ر٥٩ في المائة عام ١٩٨١ وهي السنة الاولى من الخطة الخمسية الثانية الا انها تراجعت خلال السنة ١٩٨٢ حيث وصلت الى ٤ر٥٤ في المائة ثم عادت وارتفعت من جديد عام ١٩٨٣ الى ٥ر٧٦ في المائة لتنخفض عام ١٩٨٤ الى ٩ر٥٣ في المائة.

وبالرغم من ان هذه النسبة قد انخفضت عن تلك التي كانت سائدة خلال الخطة الخمسية الاولى والتي تراوحت بين ١ر٨١ في المائة عام ١٩٧٥ و ٨ر٦٢ في المائة عام ١٩٧٩ الا انها ما زالت مرتفعة جدا وتدل على مدى اعتماد النشاط الاقتصادي في اليمن الديمقراطية على المساعدات الخارجية ومدى الاثار السلبية على الاقتصاد التي يحدثها أي انخفاض في هذه المساعدات. ولا يختلف الأمر كثيرا في الجمهورية العربية اليمنية حيث يبين الجدول على ان نسبة التمويل الخارجي قد ارتفعت من ٥١ في المائة

عام ١٩٨٢ الى ٦٨ر٤ في المائة عام ١٩٨٣ ثم عادت وانخفضت عام ١٩٨٤ الى ٤٥ر٣ في المائة وارتفعت قليلا عام ١٩٨٥ الى ٤٧ر٨ في المائة. ويلاحظ ان انخفاض قيمة التمويل الخارجي قد اقترن بانخفاض في قيمة الاستثمارات.

الجدول رقم ٣٠- مساهمة التمويل الخارجي في البلدين خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٥

(نسبة مئوية)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
اليمن الديمقراطية	٥٩ر٤	٥٤ر٤	٥٦ر٥	٥٣ر٩	-
الجمهورية العربية اليمنية	٥٦ر٠	٥١ر٠	٦٨ر٤	٤٥ر٢	٤٧ر٨

المصدر: الاسكوا بناء على المصادر المحلية.

وهذا الارتباط الوثيق دليل واضح على مدى اعتماد الاقتصاد في الجمهورية العربية اليمنية كما هو الحال في اليمن الديمقراطية على المساعدات الخارجية. ومن المتوقع ان يستمر هذا الاعتماد فترة طويلة حتى في ظل اكتشاف النفط في الجمهورية العربية اليمنية. اذ ان عائدات النفط لن تكون في أحسن الأحوال الا تعويضا عن انخفاض حجم تحويلات اليمنيين العاملين في دول الخليج.

طرق المساعـدة

لما كانت معظم - ان لم يكن كل - المساعدات المقدمة لدولتي اليمن تتم من المصادر الرسمية فانهـا تحتوي بطبيعتها على عنصر منحة كبير نسبيا، خاصة وان معظم تلك المساعدات تأتي من الدول الشقيقـة المجاورة وهي من الدول النفطية ومن مؤسساتها المالية «الوطنية والاقليمية» والتي قدمت مساعـدات بلغت نحو ٣٤٨ر٢ مليون دولار لليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٦ و ٥٤٠ر٢ مليـون دولار للجمهورية العربية اليمنية خلال نفس الفترة. وقد ساهمت المساعدات الميسرة المقدمة الى البلدين فـي التخفيف من خدمة الديون المترتبة على هذه المساعدات اذ يلاحظ انه في اليمن الديمقراطية تراوحـت أقساط خدمة الديون كنسبة من اجمالي الصادرات من ٣ر٠ في المائة عام ١٩٧٥ و ٢٢ في المائة عـام ١٩٨٤ وبالرغم من ان هذه النسبة شهدت ارتفاعا حادا خلال الفترة المذكورة الا انها تعتبر معتدلة اذا مـا قورنت بالدول النامية الاخرى حيث تزيد هذه النسبة عن ٢٥ في المائة وقد تصل الى اكثر من ٣٠ فـي المائة في بعض الحالات كما لا يغيب عن البال ان قيمة الصادرات في اليمن الديمقراطية صغيرة جدا. امـا في الجمهورية العربية اليمنية فما تزال نسبة خدمة الديون الى اجمالي قيمة الصادرات منخفضة حيث لـم تتعد ٥ر٧ في المائة عام ١٩٨٤ ومن المتوقع ان تظل منخفضة اذا ظلت القروض تقدم اليها بنفس الشـروط الميسرة وذلك لأنه من المتوقع ان تشهد الصادرات ارتفاعا كبيرا مع بداية تصدير النفط.

ويتضح من الجدول رقم ٣١ ان نسبة القروض الميسرة الى اجمالي القروض المقدمة لدولتي اليمـن عالية جدا حيث تراوحت بين ٧ر٩٢ عام ١٩٨١ و ٥ر١٠١ عام ١٩٨٤ وذلك بالنسبة لليمن الديمقراطية. امـا فيما يتعلق بالجمهورية العربية اليمنية فانها تراوحت بين ٣ر٩٤ و ١٠٠ خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بمدى ربط المساعدات بعقود ومشتريات من الدول المانحة فيلاحظ ان نسبة المساعـدات المقيدة اخذت في الارتفاع خلال السنوات الاخيرة بالنسبة للدول الاقل نموا اجمالا، حيث تـدل الاحصائيات على ان نسبة المساعدات المقيدة قد بلغت ثلثي قيمة المساعدات المقدمة من دول مجموعـة المساعدة الانمائية المقدمة للدول الأقل نموا وذلك خلال سنة ١٩٨٤[1]. هذا في الوقت الذي تقدم فيـه المساعدة من دول مجموعة الاوبك اجمالا دون تقييد مما يتيح للدول الأقل نموا حرية اوسع في التصـرف في قيمة هذه المساعدة. كما ان هذا الاجراء يتمشى مع التوصية رقم 70(b) من برنامج العمل الكبير للـدول الأقل نموا والتي تنص على انه يتعين ان تقدم المساعدة للدول الأقل نموا الى اقصى درجة ممكنة بـدون تقييد.

---

(١) The Least Developed Countries, 1986 report, TD/B/1120, p. 97.

الجدول رقم ٣١- نسبة الموارد المالية الميسرة المقدمة لدولتي اليمن لاجمالي الموارد المالية المستلمة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
اليمن الديمقراطية	٩٢ر٧	٨٥ر٩	١١٦ر٣	١٠٢ر٥
الجمهورية العربية اليمنية	٩٤ر٣	٨٥ر٤	٦٧ر٧	١٠٠ر٠

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, The Least Developed Countries, 1986 report.

ومع ان معظم المساعدات المقدمة لدولتي اليمن من النوع الميسر كما سبقت الاشارة الى ذلك الا انه يلاحظ ان خدمة الديون سوف تزداد زيادة كبيرة خلال السنوات القادمة فكما يتضح من الجدول رقم ٣٢ يلاحظ ان خدمة الديون في اليمن الديمقراطية سوف ترتفع من ١١٦ مليون دولار عام ١٩٨٧ الى ١٣٤ر٨ مليون دولار عام ١٩٨٨ ثم تتراجع قليلا في عام ١٩٨٩ لتصل الى ١٣٢ر٢ مليون دولار ثم تواصل تراجعها حتى تصل عام ١٩٩٠ وهي السنة الاخيرة من الخطة الانمائية الخمسية الثالثة الى ١٢٩ر٤ مليون دولار (الجدول رقم ٣٢). وبالرغم من ان خدمة الديون سوف تشهد بعض الانخفاض خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة الا انه يلاحظ ان نسبة خدمة الديون الى اجمالي الصادرات من السلع سوف ترتفع ارتفاعا كبيرا خلال السنوات القادمة الا في حالة اكتشاف كميات كبيرة من النفط الامر الذي يرفع من قيمة الصادرات. اما اذا بقيت الصادرات على حالتها الراهنة والتي لم تتعد ١٤ر١ مليون دينار (حوالي ٤١ مليون دولار) بما في ذلك اعادة التصدير فان خدمة الديون سوف تزداد خلال السنوات القليلة القادمة. ولذلك ربما كان ضروريا ان تسعى جمهورية اليمن الديمقراطية الى تخفيف عبء خدمة الديون كأن تدخل في مفاوضات مع الدول المقرضة لاعادة جدولة هذه الديون او تحويل بعضها الى منح.

اما بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية وبفضل اكتشاف النفط، فان خدمة الديون التي بلغت عام ١٩٨٧ حوالي ٢٤٦ر٧ (لجدول رقم ٣٤) من المتوقع ان تنخفض الى ١٥٤ر٧ مليون دولار خلال السنة الاخيرة من الخطة الخمسية الثالثة. في نفس الوقت الذي يحتمل ان تزداد فيه الصادرات زيادة ملحوظة، اذ سترتفع قيمة الصادرات من ٩ مليون دولار فقط عام ١٩٨٧ الى ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١[(١)].

(١) انظر تقرير البنك الدولي عن الجمهورية العربية اليمنية رقم ٦٣٧٦ الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٧، الملحق رقم ٣، ص. ٧٨ وذلك بافتراض ان صادرات النفط ستصل الى حوالي ٤٠٠ الف برميل يوميا.

الجدول رقم ٣٢- تقديرات خدمة الديون في اليمن الديمقراطية خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩١ بملايين الدولارات

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الأقساط	٩٦ر٠	١١٤ر٥	١١٢ر٩	١١١ر٣	١٠٨ر٩
الفوائد	٢٠ر٠	٣٠ر٣	١٩ر٣	١٨ر٢	١٧ر١
الاجمالي	١١٦ر٠	١٣٤ر٨	١٣٢ر٣	١٢٩ر٤	١٢٦ر٠

المصدر: جداول الديون الصادرة عن البنك الدولي، الطبعة ١٩٨٥-١٩٨٦.

الجدول رقم ٣٣- تقديرات خدمة الديون في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩١ بملايين الدولارات

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الأقساط	٢٠٢ر٠	٣٠٥ر٠	١٨٨ر٤	١٨٠ر١	١٣٥ر٠
الفوائد	٤٤ر٧	٤١ر٦	٣٧ر٥	٣٣ر٥	٢٨ر٧
الاجمالي	٢٤٦ر٧	٣٤٦ر٦	٢٢٥ر٩	٢١٣ر٦	١٥٤ر٧

المصدر: جداول الديون الصادرة عن البنك الدولي، الطبعة ١٩٨٥-١٩٨٦.

اي ان الوضع في الجمهورية العربية اليمنية اذا زادت كمية النفط المصدرة سيشهد تحسنا حيث ستنخفض خدمة الديون كنسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات كما ان الزيادة الكبيرة في الصادرات النفطية سوف تعوض الى حد ما تقلص تحويلات العاملين في دول الخليج وذلك شريطة ان لا تلجأ

الجمهورية العربية اليمنية الى الاستدانة قصيرة الأجل بشروط غير ميسرة. ومن المحتمل ان يؤدي اكتشاف النفط في الجمهورية العربية اليمنية الى خفض وربما توقف المساعدات الميسرة والهبات المقدمة اليها الأمر الذي سوف يرفع نسبة القروض غير الميسرة وبالتالي من المحتمل ان ترتفع نسبة خدمة هذه الديون، خاصة اذا علمنا ان صادرات البلاد من النفط لن تكون بتلك الكميات الكبيرة التي بلغتها صادرات النفط في الدول النفطية الرئيسية المجاورة وهذا يرجع الى انخفاض حجم الاحتياطيات المعروفة والتي تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ مليون برميل.

وكما اوضحت الدراسات الخاصة بآثار النفط على الاقتصاد في الجمهورية العربية اليمنية فان العائدات المتولدة عن انتاج النفط وتصديره لن تتجاوز ٦٠٠ مليون دولار سنويا. وهذا المبلغ قد يعوض الانخفاض في تحويلات اليمنيين العاملين في دول الخليج.

خلاصـــــة

حققت كل من جمهورية اليمن الديمقراطية خلال خطة التنمية الخمسية الثانيـــة (١٩٨١-١٩٨٥) والجمهورية العربية اليمنية خلال الخطة الخمسية الثانية ايضا (١٩٨٢-١٩٨٦) نسبة نمو مشجعة في ظـــل الظروف الاقتصادية التي مرت بها المنطقة خلال الفترة المذكورة والتي اتسمت بانخفاض اسعار وعوائـــد النفط الخام وما أدى اليه من آثار سلبية على اقتصاديات دول المنطقة وخاصة الدولتي الأقل نموا فيهـــا. ومن هذه الآثار انخفاض تحويلات العاملين من مواطني الدولتين في الدول النفطية بالاضافة الى انخفـــاض قيمة المساعدات والهبات التي تقدمها تلك الدول الى كل من الدولتين.

ففي اليمن الديمقراطية حقق الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية نسبة نمـــو سنوية متوسطة بالاسعار الثابتة بلغت نحو ٤ر٣ في المائة وبالرغم من ان هذه النسبة اقل بكثير من تلـــك التي اوصت بها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث او التي اوصى بهـــا البرنامج الكبير للدول الأقل نموا (٧ر٣ في المائة). الا انها تعتبر نسبة مقبولة في ظل الظروف الاقتصاديـــة الراهنة التي تمر بها المنطقة.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الخطة الخمسيـــة الثانية نسبة نمو متوسطة قدرها ٦ر٦ في المائة بالاسعار الثابتة وهي نسبة قريبة جدا من تلك التي اوصى بها برنامج العمل الكبير للدول الأقل نموا خلال عقد الثمانينات. كما انها قريبة كذلك من الهدف الـــذي حدد في الخطة الخمسية الثانية لنمو الناتج المحلي الاجمالي وهو ٧ر٧ في المائة سنويا.

اما على المستوى القطاعي فيلاحظ ان القطاع الزراعي في البلدين لم يحقق نسبة النمو المخططة ســواء تلك الواردة في الخطة الخمسية الثانية او التي اوصى بها برنامج العمل الكبير للدول الأقل نمـــوا. ويتساوى في ذلك كل من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية. فيلاحظ ان نسبة النمو المحققـــة في القطاع الزراعي خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية في اليمن الديمقراطية لم تتجاوز ٨ر٣ في المائـــة في حين اوصت الاستراتيجية بتحقيق نسبة نمو متوسطة تبلغ ٤ر٣ في المائة واذا قارنا هذه الزيـــادة بالزيادة في عدد السكان والتي تقترب من ٣ في المائة سنويا نلاحظ ان الزيادة الحقيقية في الانتـــاج الزراعي بالنسبة للفرد كانت ضئيلة جدا هذا في الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو الزراعي سالبـــة خلال سنة ١٩٨٢ بسبب الفيضانات التي عمت البلاد وقد بلغ ذلك المعدل نحو ٢٢ في المائة. اما فـــي الجمهورية العربية اليمنية فيلاحظ ان نسبة النمو المتوسطة خلال الخطة الخمسية الثانية بالنسبة للقطـــاع الزراعي كانت نحو ١ في المائة وهي نسبة منخفضة جدا اذا ما قورنت بالزيادة الكبيرة في عدد السكـــان والتي تزيد على ٣ في المائة سنويا طبقا لاحصائيات عام ١٩٨٦ علما بأن نسبة النمو كانت سالبة خـــلال سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وذلك بسبب الجفاف الذي اصاب البلاد. الأمر الذي يؤكد ان القطاع الزراعي فـــي الجمهورية العربية اليمنية ما زال يعاني من مشاكل كبيرة تحول دون تحقيقه الأهداف المناطة به ســـواء تلك المتعلقة بالأمن الغذائي او المرتبطة بتوفير مستلزمات الصناعات الغذائية القائمة.

وبالنسبة للقطاع الصناعي يلاحظ انه حقق نسبة النمو المستهدفة وهي في حدود ٩ في المائة سنويا. حيث حقق هذا القطاع معدل نمو سنوي متوسط خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية في اليمن الديمقراطية في حدود ١٠ر٤ في المائة. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد حقق خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية معدلا بلغ ١٥ر٧ في المائة بالاسعار الثابتة وهي نسبة تجاوزت المخطط لها سواء في الخطة او بالنسبة لما اوصت به الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث. ولقد لعب قطاع الكهرباء والماء والصناعات التحويلية الجزء الرئيسي في تحقيق هذه النسبة في حين حققت الصناعات الاستخراجية نسبة نمو متوسطة قدرها ٣ر٧ في المائة فقط خلال نفس الفترة. ومن المتوقع ان تحقق الصناعات الاستخراجية نسبة نمو عالية خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة وذلك بفضل اكتشاف النفط في عام ١٩٨٤ وبدء تصديره في اواخر عام ١٩٨٧ وقد بلغ المعدل في قطاع الصناعات الاستخراجية ٢ر١٠ في المائة خلال سنة ١٩٨٥ في الوقت الذي لم يتجاوز فيه ٣ر١ في المائة عام ١٩٨١ و ١ر٥ في المائة عام ١٩٨٤.

وفيما يخص الواردات في البلدين يلاحظ انخفاض معدل نموها وخاصة بعد عام ١٩٨٣ وذلك بسبب الاجراءات التقشفية التي اتخذها البلدان والتي ادت ضمن امور عديدة الى تقليص الاستيراد. وقد اتخذت الدولتان تلك الاجراءات لمواجهة الظروف الاقتصادية الجديدة ولوقف التدهور في ميزان المدفوعات في كل منهما.

ففي اليمن الديمقراطية التي نما فيها الاستيراد بمعدل ٨ر٧ في المائة عام ١٩٨٣. شهد الاستيراد بعد ذلك نموا سالبا بلغ ١ في المائة عام ١٩٨٣ و ٣٠ر٨ في المائة في عام ١٩٨٦. ويعود الانخفاض الحاد في الاستيراد عام ١٩٨٦ الى الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في ذلك العام.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد نمت الواردات بنسبة ١١ر٧ في المائة عام ١٩٨٣ ثم تحولت الى نمو سالب بلغ ٨ في المائة عام ١٩٨٣. وقد استمر هبوط الاستيراد خلال سنة ١٩٨٤ بنسبة -١ر٧ ثم ارتفع قليلا عام ١٩٨٥ حيث بلغ نحو ٦ في المائة. الا ان عام ١٩٨٦ شهد هبوط الاستيراد من جديد بنسبة ٣ر٤ في المائة. وتشير البيانات المتاحة الى ان الواردات خلال سنة ١٩٨٧ قد حققت ارتفاعا ويرجع ذلك الى زيادة استيراد قطاع النفط وخاصة من الالات والمعدات لتكرير النفط وبناء الهياكل الاساسية اللازمة لتطوير هذا القطاع الحديث. ومن المتوقع مع بداية عصر النفط في الجمهورية العربية اليمنية ان تزداد الواردات على الرغم من ان الدولة اتخذت عددا من الاجراءات للحد منها.

وبالنسبة للصادرات فان حجمها ما زال صغيرا في البلدين. الا انه من المتوقع ان تشهد الصادرات تطورا ملموسا في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنوات القادمة بفضل بداية تصدير النفط. وبهذا الصدد يقدر البنك الدولي ان الصادرات ستنمو من ٩ مليون دولار فقط عام ١٩٨٧ الى ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ وهذا التقدير مبني على افتراض ان النفط المصدر سيصل الى ٤٠٠ الف برميل يوميا في ذلك العام.

اما في اليمن الديمقراطية فان التصدير من المنتظر ان يبقى ضعيفا خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة. ولم يلعب هذا القطاع في السابق اي دور في تقليل العجز في الميزان التجاري حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات في عام ١٩٨٤ ٦ر١٠ مليون دينار بما في ذلك اعادة التصدير. وبالرغم من انها ارتفعت في عام ١٩٨٥ الى نحو ١ر١٤ مليون دينار أي بزيادة بلغت ٣٣ في المائة الا انها انخفضت عام ١٩٨٦ الى ١٠ مليون دينار اي بنسبة قدرها ٣٩ في المائة.

وبصفة عامة لم تحقق الصادرات في البلدين خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٥ معدلات النمو المستهدفة. فقد شهدت الصادرات في اليمن الديمقراطية نموا سالبا خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية بلغ ٥ في المائة سنويا. اما في الجمهورية العربية اليمنية فقد بلغت الزيادة خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٨٦ نحو ١ر٤٧ في المائة وهي تعتبر نسبة مضللة الى حد ما حيث ان الزيادة الكبيرة في صادرات عام ١٩٨٦ والتي بلغت ٦ر١٥٠ في المائة هي التي جعلت معدل النمو المتوسط يبلغ تلك النسبة. الا انه يجب ملاحظة ان الصادرات قد حققت نموا سالبا بلغ ٤ر٥٤ في المائة خلال عام ١٩٨٢ وهي السنة التي اصيبت فيها البلاد بزلزال. واذا استثنينا عام ١٩٨٦ باعتبار انه كان عاما غير عاديا بالنسبة للصادرات وحسبنا نسبة زيادة قيمة الصادرات خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٨٥ لوجدنا انها لم تتعد ٣ر٢١ في المائة سنويا.

وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية للدولتين يلاحظ انه على الرغم من استمرار كل منهما في الاعتماد بصورة رئيسية على المساعدات الخارجية لتنفيذ الخطط الانمائية، الا ان هناك انخفاضا في قيمة تلك المساعدات والهبات خلال السنوات الاخيرة خاصة بعد سنة ١٩٨١. ومن الاسباب الرئيسية لهذا الهبوط في المساعدات ان الجزء الاكبر منها يرد من الدول النفطية المجاورة التي تشهد ركودا اقتصاديا بسبب انخفاض عائداتها النفطية مما نتج عنه تقليص الانفاق العام أثر على حجم المساعدات المقدمة للدول المجاورة ولبقية الدول النامية الأمر الذي أثر بدوره على برامج الاستثمار في البلدين وعلى مستويات النشاط الاقتصادي فيهما وحال دون تحقيق معدلات النمو المستهدفة في خطط التنمية الخمسية ومع ذلك يلاحظ ان معدلات النمو المحققة تعتبر معقولة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المنطقة.

ومن المتوقع ان يستمر الاعتماد على المساعدات الخارجية خلال السنوات القادمة وخاصة خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) في اليمن الديمقراطية و (١٩٨٧-١٩٩١) في الجمهورية العربية اليمنية حيث من المقدر ان تسهم الموارد الخارجية في تمويل ٨ر٦٤ في المائة من اجمالي الاستثمارات المخططة. اما في الجمهورية العربية اليمنية وبفضل اكتشاف النفط من المتوقع هبوط نسبة التمويل الخارجي خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة حيث تشير التقديرات الى ان هذه النسبة سوف تتراوح بين ٣٧ و ٤٠ في المائة من اجمالي الاستثمارات المخططة.

ونظرا لارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولتين الأقل نموا في المنطقة بحجم المساعدات الخارجية المقدمة اليهما فان أي هبوط في حجم تلك المساعدات سيؤثر سلبيا على برامج الاستثمار في خطة التنمية الخمسية الثالثة بصورة خاصة وعلى مستوى الأداء الاقتصادي بصورة عامة.

ولهذا فانه من الضروري الاستمرار في تنفيذ الالتزامات المقررة في برنامج العمل الشامل للثمانينات للدول الأقل نموا وفي مقدمتها تخصيص ١٥ر٠ في المائة من اجمالي الدخل القومي للدول المتقدمة كمساعدة الى الدول الأقل نموا.